جـــامـعـــة الـــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

خيارات السياسة الخارجية الأردنية في ضوء "صفقة القرن" إقليمياً ودولياً (دراسة استشرافية)

Jordanian Foreign Policy Options In View Of "The Deal of the Century" Regionally and International (A Prospective Study)

إعداد

محمود مبارك البريزات

إشراف

الدكتورة سحر محمد الطراونة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

كانون ثاني، 2021

تفويض

أنا **محمود مبارك البريزات**، أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: محمود مبارك البريزات.

التاريخ: 20 / 01 / 2021.

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان: **خيارات السياسة الخارجية الأردنية في ضوء "صفقة القرن" إقليميا ودوليا (دراسة استشرافية).**

للباحث: محمود مبارك عبد النبي البريزات

وأجيزت بتاريخ: 20 / 1 / 2021م

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ.د. عبدالقادر فهمي الطائي	عضوا من داخل الجامعة ورئيسا	جامعة الشرق الاوسط	
د. سحر محمد الطراونة	مشرفا	جامعة الشرق الاوسط	
د. ريما لطفي أبو حميدان	عضوا من داخل الجامعة	جامعة الشرق الاوسط	
أ.د. وليد عبد الهادي العويمر	عضوا من خارج الجامعة	جامعة مؤتة	

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة والسلام على نبينا وحبيبنا محمد الذي أوصانا بالعلم والتعلم وأرشدنا إلى طريق الهداية:

وبعد: لا يسعني وأنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير والعرفان والامتنان إلى الدكتورة سحر الطراونة لما أبدته من رعاية واهتمام ومساعدة في الإشراف والتوجيه طيلة مسيرة كتابة البحث، داعياً الله أن يحفظها ذُخراً للعلم وطلابه.

واعترافاً مني بالجميل، يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل في كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية الذين بذلوا كل ما بوسعهم من أجل الارتقاء بمستوانا العلمي.

وفي هذا المقام لا يفوتني أن أتقدم بالتقدير والعرفان إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لتحملهم عناء قراءة الرسالة.

الباحث

الإهداء

إلى نبع الحب والحنان ... أمي الغالية

إلى من علمنا وزرع فينا روح المثابرة والصبر ... إلى روح أبي الغالي

إلى من كانوا سندًا عوناً ... إلى زوجتي وأبنائي

إلى التراب الطاهر ... بلدي الغالي

الباحث

فهرس المحتويات

العنوان.....أ
تفويض .....ب
قرار لجنة المناقشة .....ج
شكر وتقدير ..... د
الإهداء ..... هـ
فهرس المحتويات.....و
الملخّص باللغة العربية .....ح
الملخّص باللغة الإنجليزية ..... ي

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

أولاً– المقدمة.....1
ثانياً– مشكلة الدراسة 3
ثالثاً– أهداف الدراسة 3
رابعاً– أهمية الدراسة.....4
خامساً– أسئلة الدراسة 4
سادساً– فرضية الدراسة.....5
سابعاً: حدود الدراسة.....5
ثامناً: محددات الدراسة 5
تاسعاً: مُصطلحات الدراسة 6
عاشراً: الأدب النظري والدراسات السابقة 9
الحادي عشر: منهجية الدراسة 16

الفصل الثاني: السياسية الخارجية الأردنية

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية الأردنية..... 22
المبحث الثاني: هياكل صنع السياسة الخارجية الأردنية 48

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأردنية إقليمياً ودولياً في ضوء مشروع صفقة القرن

المبحث الأول: صفقة القرن ومضمونها 54
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأردنية إقليمياً في ضوء مشروع صفقة القرن..... 65

الفصل الرابع: استشراف خيارات السياسة الخارجية الأردنية إقليمياً ودولياً في ضوء صفقة القرن

المبحث الأول: استشراف خيارات السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية لمواجهة مشروع "صفقة القرن" 77

المبحث الثاني: استشراف خيارات السياسة الخارجية الأردنية دولياً في ضوء صفقة القرن 83

الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً– الخاتمة 86

ثانياً– النتائج 86

ثالثاً: التوصيات 88

قائمة المراجع والمصادر 90

خيارات السياسة الخارجية الأردنية في ضوء" صفقة القرن"
إقليميا ودوليا (دراسة استشرافية)

إعداد: محمود مبارك البريزات

إشراف: الدكتورة سحر الطراونة

الملخّص

هدفت هذه الدراسة إلى تركيز الضوء على السياسة الخارجية الأردنية وخياراتها في ضوء صفقة القرن إقليمياً ودولياً، وذلك من خلال التعريف بطبيعة السياسة الخارجية الأردنية ومحدداتها الداخلية والخارجية وأثرها على السياسية الخارجية الأردنية، كما تناولت مرتكزات السياسة الخارجية ودور القيادة السياسية في صياغتها واتخاذ القرار، والجهات المساندة له سياسياً.

كما تناولت الدراسة ماهية صفقة القرن ومضمونها، وموقف الأردن والدول العربية والدولية منها، وتأثير صفقة القرن والخطة الإسرائيلية لضم الأراضي الفلسطينية المحتلة على الأردن، وتناولت أيضاً السياسة الخارجية الأردنية إقليميا ودولياً في ضوء صفقة القرن، واستشراف خياراتها إقليمياً ودولياً في ضوء صفقة القرن.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في التعرف على آلية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني، في ظل متغيرات إقليمية ودولية مصيرية وعملية معقدة كصفقة القرن...، كما تكمن إشكالية الدراسة في أنها تعالج مشروع فكري إجهاضي "صفقة القرن" للقضية الفلسطينية، وإلغاء الدور السياسي للأردن تجاه القضية الفلسطينية وتصفيتها، وتنطلق فرضيتها في محاولة التثبت من صحة أن صفقة القرن أريد بها إنهاء الدور التاريخي للأردن بالقضية الفلسطينية، وأنها قيدت السياسة الخارجية الأردنية إقليمياً ودولياً.

واعتمدت منهجية الدراسة على منهج تحليل النظم، ومنهج اتخاذ القرار، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج الاستشرافي، للإجابة على أسئلة الدراسة وأهمها: ماهي انعكاسات صفقة القرن على القضية الفلسطينية والأردن؟ وما هي الخيارات المطروحة والرؤية الاستشرافية للسياسة الخارجية الأردنية وصانع القرار للتعامل مع هذه الصفقة في إطار سياسته الخارجية إقليمياً ودولياً؟ وما هي السياسة المتبعة لصانع القرار السياسي والسياسة الخارجية الأردنية إقليمياً ودولياً في ظل مشروع صفقة القرن للحفاظ على مصالحه الاستراتيجية؟

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: أن السياسة الخارجية الأردنية وصانع القرار السياسي يتعرضون لضغوطات أمريكية وإسرائيلية، والدول العربية المؤيدة للمشروع، للموافقة على صفقة القرن، مستغلين الظروف الاقتصادية التي يعاني منها الأردن بسبب مواقفه تجاه القضية الفلسطينية، وقد اتضح أن السياسية الخارجية الأردنية لا ترضخ للضغوطات، وأنها ليست ضعيفة في مواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية، وأن أمامها خيارات متعددة يمكن المضي بها، لإفشال مخطط التسوية ...

وتوصي الدراسة السياسية الخارجية الأردنية بتعزيز العلاقات العربية والإسلامية والدولية بما يخدم توجهات الأردن السياسية وتقوية دوره اتجاه القضية الفلسطينية، وتحقيق الدعم الاقتصادي للأردن لتعزيز مواقفه وتحقيق مصالحه، كما توصي الدولة الأردنية بتمكين الجبهة الداخلية لتقوية موقفها السياسي، من خلال إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية شاملة، وتوصي المؤسسات الإعلامية والتربوية والتعليمية على تعريف المجتمع المحلي بصفقة القرن وبنودها، ومخاطرها على الأردن، بشكل علمي وسياسي، لتعزيز دور الطلبة والشباب في القيام بواجبه تجاه هذه القضية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأردنية، صفقة القرن.

Jordanian Foreign Policy Options In Light Of the "Deal of the Century "Regionally and Internationally (Outlook Study)

Prepared by: Mahmoud Mubarak Al-Braizat

Supervised by: Dr. Sahar Al-Tarawneh

Abstract

This study aimed to focus the light on the Jordanian foreign policy and its options in light of the deal of the century regionally and internationally, by introducing the nature of the Jordanian foreign policy, its internal and external determinants and its impact on the Jordanian foreign policy, as well as the foreign policy foundations and the role of the political leadership in its formulation and decision-making, and the supporting parties Politically.

The study also dealt with the nature and content of the deal of the century, the position of Jordan and the Arab and international countries towards it, and the impact of the deal of the century and the Israeli plan to annex the occupied Palestinian territories on Jordan. It also dealt with Jordanian foreign policy regionally and internationally in light of the deal of the century, and exploring its options regionally and internationally in light of the deal of the century.

The importance of this study is evident in identifying the mechanism of Jordanian foreign political decision-making, in light of fateful regional and international variables and a complex process such as the deal of the century ... The problem of the study also lies in the fact that it deals with an intellectual project that prejudices the "deal of the century" for the Palestinian issue, and cancels Jordan's political role towards the issue The Palestinian Authority and its liquidation, and its hypothesis is launched in an attempt to verify that the Deal of the Century was intended to end Jordan's historical role in the Palestinian issue, and that it restricted Jordanian foreign policy regionally and internationally.

The methodology of the study relied on the Systems Analysis Approach, Decision Making Approach, and the descriptive and analytical approach, the historical method, and the forward-looking approach, to answer the study's questions, the most important of which are: What are the implications of the deal of the century on the Palestinian issue and Jordan? What are the options and the forward-looking vision of the Jordanian

foreign policy and the decision maker to deal with this deal within the framework of his foreign policy regionally and internationally? What is the policy followed by the political decision maker and the Jordanian foreign policy regionally and internationally in light of the draft deal of the century to preserve his strategic interests?

The study concluded with a set of results and recommendations, the most important of which are: that the Jordanian foreign policy and the political decision-maker are subjected to American and Israeli pressures, and the Arab countries that support the project, to agree to the deal of the century, taking advantage of the economic conditions that Jordan suffers from because of its stances towards the Palestinian issue. The Jordanian woman does not yield to pressures and that she is not weak in the face of regional and international changes, and that she has multiple options that can be pursued, to thwart the settlement plan…

The Jordanian foreign political study recommends strengthening Arab, Islamic and international relations in a way that serves Jordan's political orientations and strengthening its role towards the Palestinian cause, and achieving economic support for Jordan to strengthen its positions and achieve its interests. It also recommends that the Jordanian state strengthen the internal front to strengthen its political position, through comprehensive economic, political and social reforms. Media, educational and educational institutions to inform the local community of the deal of the century and its provisions, and its risks to Jordan, in a scientific and political manner, to enhance the role of students and youth in carrying out their duty towards this issue.

Keywords: Jordanian foreign policy, Deal of the Century.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

أولاً- المقدمة

تُعد السياسة الخارجية إحدى وسائل تكيف الدولة ونظامها السياسي مع المحيط الخارجي، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أمنها وبقائها واستقرارها، وتأكيد استقلالها وتجسيد هويتها الوطنية، وتحقيق مكانتها على المستوى الدولي، لذلك أدركت معظم الشعوب في الوقت الحاضر أهمية الواقع السياسي الخارجي للدول، وخاصة في ظل التغيرات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم اليوم، والتحول الديمقراطي في بعض الدول، لذلك أصبحت صياغة القرار واتخاذه ليس بالأمر السهل، ويجب أن يكون بشكل منطقي وعقلاني آخذاً بعين الاعتبار المؤثرات الداخلية التي تنبع منها إمكانيات تلك الدول، وقدرتها الذاتية والتي تشكل مقومات قوتها الوطنية، وكذلك الحال بالنسبة للمؤثرات الخارجية على سياسة الدولة، سواءً كانت عناصر بشرية أو غير بشرية ضمن الإطار الإقليمي والدولي.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأردنية فهي تتشابه مع السياسات الخارجية لغالبية الدول العربية والعالم، والتي تقوم على نفس الركائز التي قامت عليها الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وهي مناصرة الحق والعدل والسلام، والاحترام المتبادل، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وتجنيب الشعوب ويلات الحروب وعدم اللجوء إلى القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومد جسور الصداقة والتعاون مع الجميع، وتقوم السياسية الخارجية الأردنية على احترام هذه الثوابت، والالتزام بالشرعية والمواثيق الدولية، ومبادئ القانون الإنساني (محافظة، 1998: 80).

والأردن كغيره من دول العالم يواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر في السياسة الخارجية للأردن، وتشكل سلوكها السياسي الخارجي، فالأردن من الدول التي تعتبر محدودة الموارد، وهي أما متطلبات كثيرة، وتسعى إلى الحصول على احتياجاتها الأمنية والاقتصادية لتحقيق أهدافها، لذلك تواجه تحدياً كبيراً عند استخدام سياستها الخارجية، وتفرض عليها قيود خارجية (العزام، 1998: 58).

بناءًا على ما تقدم، فإن الدول تذهب إلى وضع برنامج للعمل يضم المبادئ والخطوط العامة لتوجيه سلوكها السياسي على المستوى الخارجي في المجتمع الدولي، وقد تضمن جملة المبادئ والأسس العامة للدولة في إعلان خاص أو ميثاق أو قد تصدر به الدولة دستورها، وهو ما يطلق عليه في حقل دراسة السياسة الخارجية بـ "البرنامج العلني للدولة". (سليم، 1984: 4).

ولعل من أهم ثوابت السياسة الخارجية الأردنية هو موقفها تجاه القضية الفلسطينية، وهي قضية الأردن المركزية والسياسية الأولى، ويسعى الأردن جاهداً لتحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة، وأن هذا السلام لا يتحقق دون قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، وترفض السياسة الخارجية الأردنية كل تسوية سياسية على حساب الأردن وحقوق الشعب الفلسطيني، وخاصة بعد إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ورئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، معاً في البيت الأبيض عن ما سمّيت إعلاميا بـ "صفقة القرن" في سياق محاولة إضفاء الشرعية على هذه الخطة، وسيتم الحديث بشكل موسع خلال هذه الدراسة عنها وخيارات السياسة الخارجية الأردنية إقليمياً ودولياً في ضوء صفقة القرن.

ثانياً- مشكلة الدراسة

يواجه الأردن العديد من التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية، والتي تشكل أثر واضح في تشكيل السياسة الخارجية الأردنية، والضغط على صانع القرار أخذها بعين الاعتبار، وخاصة في ظل ضعف الإمكانات الاقتصادية التي تشكل تحدياً علنياً الصعيد الداخلي، ويواجه الأردن الخطر الصهيوني على الصعيد السياسي والأمني، وخاصة في ظل التطورات الأخيرة بطرح الإدارة الأمريكية مشروع "صفقة القرن"، وبحكم العلاقة التاريخية والجغرافية التي تربط الأردن بفلسطين، والدور الأردني في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس كونها تحت الوصاية الهاشمية، فهذا المشروع يشكل تحدياً خطيراً للأردن وفلسطين.

لذلك تكمن إشكالية الدراسة أنها تعالج مشروع فكري إجهاضي "صفقة القرن" للقضية الفلسطينية وإلغاء الدور السياسي للأردن تجاه القضية الفلسطينية وتصفيتها، وفي هذا السياق، فإن إشكالية الدراسة تتمحور في كيف يوازن الأردن قيادة وشعباً بين الاستحقاق التاريخي، والالتزام الوطني والقومي والتاريخي والديني مع ما يفرضه مشروع " صفقة القرن" من تجريد الأردن من هذه الالتزامات.

ثالثاً- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على الأطر العامة للسياسة الخارجية الأردنية، وقدرتها في التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية، التي تؤثر على السياسة الخارجية الأردنية.
2. التعرف على صفقة القرن ما هيتها وأهم بنودها، وانعكاسها على القضية الفلسطينية وعلى الأردن، وبيان مخاطرها، سواءً على الصعيد السياسي أو الميداني.

3. التعرف على مواقف بعض الأنظمة العربية والنظام الدولي تجاه صفقة القرن.
4. التعرف على السياسة الخارجية الأردنية إقليمياً ودولياً في ضوء صفقة القرن، وتأثيرها على المصالح العليا للدولة.
5. التعرف على الرؤية الاستشرافية لخيارات صانع القرار السياسي والسياسة الخارجية الأردنية إقليمياً ودولياً في ضوء صفقة القرن.

رابعاً- أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبين:

أولاً- الأهمية العلمية وتتمثل في: التقصي والبحث عما يمكن أن تتوصل له الدراسة من معلومات ومفاهيم متعلقة بكل من متغيرات الدراسة، والتي تتطلب فهماً وإدراكاً لها، وإبرازها بصورة يمكن الاستفادة منها لدى الباحثين والمختصين في هذا المجال، مبرزة بشكل علمي خيارات السياسة الخارجية الأردنية في ظل التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة عليها، وتفاعلها معها.

ثانياً- الأهمية العملية: وتكمن أهمية الدراسة في هذا الجانب إلى استكشاف وتحليل آلية صنع القرار السياسي الخارجي الأردني، حيث أن محددات عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بشكل عام وتجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص في ظل متغيرات إقليمية ودولية مصيرية وعملية معقدة تبدأ من التصور الذهني للأحداث المستقبلية وصولاً إلى اتخاذ القرارات الصعبة التي تهم الشعب، وخاصة في ظل طرح مشروع صفقة القرن.

خامساً- أسئلة الدراسة

ستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التي طرحت بعضها في مشكلة الدراسة، وأهمها:

1. ما هي السياسة المتبعة لصانع القرار السياسي والسياسة الخارجية الأردنية إقليمياً ودولياً في ظل مشروع صفقة القرن للحفاظ على مصالحه الاستراتيجية؟
2. ماهي انعكاسات صفقة القرن على القضية الفلسطينية والأردن؟
3. كيف يوازن الأردن بين الاستحقاق التاريخي والالتزام الوطني والقومي والديني تجاه القضية الفلسطينية مع ما يفرضه مشروع صفقة القرن؟
4. ما هي الخيارات المطروحة والرؤية الاستشرافية للسياسة الخارجية الأردنية وصانع القرار للتعامل مع هذه الصفقة في إطار سياسته الخارجية إقليمياً ودولياً؟

سادساً- فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة نسعى من خلالها إلى محاولة التثبت من صحة أن صفقة القرن أريد بها إنهاء الدور التاريخي للأردن بالقضية الفلسطينية، وأنها قيدت السياسة الخارجية الأردنية إقليمياً ودولياً.

سابعاً: حدود الدراسة

الحدود المكانية: تركز الدراسة على المملكة الأردنية الهاشمية ومحيطها المحاذي والإقليمي والدولي.

الحدود الزمانية: فترة صفقة القرن.

ثامناً: محددات الدراسة

تبرز الحاجة إلى فهم صفقة القرن ومخاطرها على الأردن، ومعرفة موقف الدول العربية وما اكتنف بعضها من غموض، وبحث الخيارات الأردنية وما تملكه من رؤية استشرافية في مواجهة الصفقة، والحيلولة دون تنفيذها على الواقع.

تاسعاً: مُصطلحات الدراسة

السياسة: "لغةً": مأخوذة من الفعل ساس ويسوس، وهي " القيام على الشيء بما يصلحه، وتعني أيضاً: الترويض والتدريب على وضع معّين، والتربية والتوجيه، وإصدار الأمر والعناية والرعاية، والإشراف على شيء، والاهتمام به والقيام عليه" (ابن منظور، 2003).

السياسة الخارجية: وتعرف بأنها "الخطة العلنية التي تحكم عمل الدولة مع العالم الخارجي وبما تملكه من السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية وهي ليست مقتصرة على الدول بل تشمل الفواعل الأخرى من غير الدول بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة" (سليم، 1997: 7).

وتعرف أيضاً بأنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية" (سليم، 1997: 36).

السياسة الخارجية الأردنية: وهي التوجهات السياسية الأردنية في علاقاتها الخارجية بناءاً على الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية في ضوء صفقة القرن.

التحديات: هي " تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية" (عبد التواب، 2010: 7)، وهناك تحديات داخلية وخارجية لها أثرها على السياسة الخارجية الأردنية.

البيئة الداخلية: وتعرف بأنها:" العناصر البشرية وغير البشرية التي تقع داخل محيط المجتمع وخارج إطار النظام السياسي، وتضم العامل الجغرافي، السكاني، الاقتصادي، والعسكري. (الهزايمة، 2004: 15).

البيئة الخارجية: وهي" العناصر البشرية وغير البشرية التي تقع خارج نطاق سيادة الدولة، وتضم هذه البيئة المتغيرات الإقليمية والدولية وما تخلقه من تحديات لصانع القرار الأردني" (الهزايمة، 2004: 16).

"**صفقة القرن**"

اصطلاحاً: هي مشروع "خطة السلام التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بتاريخ 2020/1/28 لإنهاء الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، وتهدف الصفقة بشكل رئيسي إلى توطين الفلسطينيين في وطن بديل، خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنهاء حق اللجوء للاجئين الفلسطينيين في خارج فلسطين" ، وأن تخضع أكثر من 30% من مساحة الضفة الغربية ما عدا القدس الشرقية للسيادة الإسرائيلية، (مركز دراسات الشرق الأوسط، تقرير الخطة الإسرائيلية لضم مناطق شاسعة من أراضي الضفة الغربية، 2020: 5).

إجرائياً: هي خطة السلام الأمريكية لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والتي تعتبر مشروع تصفية للقضية الفلسطينية وعلى حساب الحق الفلسطيني وبعض الأطراف العربية وخاصة الأردن المتضرر الأكثر من الصفقة بين الدول العربية.

الإقليم: لغة هو "منطقة من مناطق الأرض تكاد تتحد فيها الأحوال المناخية والنظم الاجتماعية، وهي أقسام الأرض" (معجم الوسيط، 2011)، ويعرف اصطلاحاً بأنه "مجموعة من الوحدات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات وتُعد بمثابة مرتكزات وتتميز العلاقات بين الوحدات بإمكانية الاتصال والتأثير المتبادل داخل الهيكل النظامي" (دورتي، 1985).

النظام الإقليمي العربي: هو مفهوم يشير إلى منظومة الدول العربية من موريتانيا إلى الخليج العربي، وترتبط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي، والتماثل في العديد من العناصر اللغوية

والثقافية والتاريخية والاجتماعية... وشرط الانضمام إلى هذا النظام هو الانتماء إلى القومية العربية"(تليلان، 2000: 20).

النظام الدولي هو: دولياً اسم منسوب إلى دولة ودولي عالمي (مختار، 2008)، أما النظام الدولي هو "نمط التفاعل بين الفاعلين الدوليين في مختلف المجالات. والتفاعل المقصود هنا هو طبيعة العلاقات بين الدول، أما الفاعلون الدوليون فهم مجموعة من الأطراف، وهي: الدول، والمنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يلعبون أدواراً دولية، كما هو الحال بالنسبة لقادة المنظمات الإرهابية أو تجار السلاح أو بعض الأشخاص الذين يملكون نفوذاً عالمياً بحكم طبيعة نشاطهم" (معهد البحرين للتنمية السياسية، مقالة المجتمع المدني الدولي، 2012).

وإجرائياً دولياً: هي " توجهات السياسة الخارجية الأردنية نحو الوحدات الدولية خارج إقليمها وخصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية".

دراسة استشرافية: لغوياً: استشرف الشيء رفع بصره لينظر إليه (مختار، 2008).

اصطلاحاً: "هو العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره" (عبد الحي، 13:2002).

إجرائياً: هو التفكير العلمي الدقيق بمحددات السياسة الخارجية الأردنية المستقبلية والمتغيرات المؤثرة على خياراتها، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة التي تخدم الأردن ومصالحه.

عاشراً: الأدب النظري والدراسات السابقة

1. الأدب النظري

تناولت معظم الدراسات السابقة مواضيع متعددة فيما يخص السياسة الخارجية الأردنية، فمنها من بحثت في التحديات الداخلية والخارجية، وأثرها في توجهات السياسة الخارجية للدول العربية بشكل عام، وكان منهج معظمها وصف وتحليل وتفسير لسلوكيات وسياسة الدول الخارجية، وعن طريق البحث في تساؤلات محددة ومعينة.

وبقيت كذلك إلى تطورت ظاهرة السياسية الخارجية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلى علم يمكنه تحليل ورصد مستوياته، فقد ساهم في إيجاد العديد من الدراسات المهتمة في هذا الشأن، كما أن استقلال الدول العربية وظهور تحركاتها وتفاعلها على المستوى الدولي، ساهم أيضاً في تعزيز الاهتمام بالدراسات التي تعنى بشأن السياسات الخارجية للدول العربية والتحديات والمتغيرات المؤثرة بها (الوريكات، 2016: 4).

2. الدراسات السابقة

يبدو أن معظم الدراسات خلطت بين مستويات دراسة السياسة الخارجية، خاصة في التمييز بين مستوى صناعة السياسة الخارجية وصناعة القرار، ناهيك عن مستوى دور القائد ومدركاته في عملية صياغة التوجهات الخارجية العامة والخاصة للدولة، وقد ساهم ذلك في وضع أطر نظرية مرنة لتحليل السلوكيات الخارجية، وظهرت نماذج مختلفة عرفت السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار (لامدي محمد،2016: 4).

وفيما يلي نستعرض الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الأردنية، والتي شكلت إرثاً أكاديمياً ينهل منه الباحثين في شأن السياسة الخارجية، وكذلك الدراسات التي تناولت صفقة القرن

والسياسة الخارجية الأردنية؛ حيث أن هذا المشروع حديث العهد فإن الدراسات التي تناولته ربما تكون قليلة، إلا أن الباحث تمكن من العثور على بعض الدراسات والمقالات ومعظمها منشوراً على الشبكة العنكبوتية.

1- الدراسات العربية

دراسة (الوريكات، 2016) بعنوان "أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية من (2010-2015)، وانطلقت الدراسة من فرضية أن التحديات التي يواجهها الأردن داخلياً وخارجياً هي التي توجه السياسة الخارجية الأردنية وقد تناولت التحديات المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية والسلوكيات التي يتبعها النظام الأردني للحفاظ على أمنه واستقراره في ظل ظروف إقليمية غير مستقرة ومواجهة ضغوط دولية.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من التحديات وفي مجالات مختلفة منها السياسية واقتصادية واجتماعية لها الأثر في توجيه السياسة الخارجية الأردنية، كما أن استقرار النظام السياسي الأردني له أثره في تدعيم السياسة الخارجية. وقد أوصت الدراسة أنه لمواجهة هذه التحديات لابد من توجيه السياسة الخارجية الأردنية نحو بناء علاقات وتحالفات دولية وإقليمية تعطي الأردن هامشاً في المناورة سياسياً ودعماً اقتصادياً.

دراسة للباحث (محمد التومي 2020)، "صفقة القرن" من كامب ديفد عبر أوسلو تاريخ التفاوض المغشوش"، وقد أشار في دراسته إلى الموقف العربي الرسمي من صفقة القرن، وان بعض الدول العربية شريكة في تمرير ما يعرف بـ"صفقة القرن" التي أعدّها الرئيس الأمريكي ترامب، والتي ترمي إلى تصفية القضية الفلسطينية، وإتمام عملية البيع التي ابتدأت منذ كامب

ديفد، والتسليم على مرأى الفلسطينيين والشعوب العربية المغلوبة على أمرها، ويشير إلى الأنظمة العربية الفاعلة في عملية صفقة القرن.

أقام مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان 2020/2/25م ندوة بعنوان" صفقة القرن وخيارات التعامل معها"، وقد تناولت عدة محاور: المحور الأول "صفقة القرن"، المضمون والانعكاسات، والخيارات العربية، والمحور الثاني: الخيارات الفلسطينية في التعامل مع "صفقة القرن"، والمحور الثالث: الخيارات الأردنية في التعامل مع "صفقة القرن"، وتحدث في هذه الندوة العديد من الباحثين في المجال السياسي، وقد ناقشت الندوة مضامين الصفقة وحلّلتها، منه: إن تطبيق "صفقة القرن" يحسم الصراع العربي– الإسرائيلي لصالح إسرائيل وعلى حساب الأمن الوطني الأردني والأمن القومي العربي سياسياً واجتماعياً وأمنياً، مما يجعل الأردن الخاسر الأول عربياً بعد الشعب الفلسطيني، وأن قبول صفقة القرن من الأنظمة العربية هو مغامرة محفوفة بالمخاطر تضع القضية الفلسطينية والأمن العربي ومستقبل الأنظمة العربية في موقف خطير وتحت قسوة التفكير الصهيوني.

وخرجت الندوة بعدة توصيات منها: الدعوة إلى التمتين والتنسيق بين الأردن وفلسطين، وفقاً لرؤية استراتيجية متفق عليها وخارطة طريق عملية تضعف كل أثر لهذا المشروع، والانطلاق منها إلى مشروع عربي مشترك لمواجهة الصفقة، وتعزيز نهج وطني أردني يلتقي فيه الجميع رسمياً وشعبياً على الثوابت الوطنية الأردنية والذي يؤدي إلى التوافق على مشروع وطني لمواجهة "صفقة القرن".

كما تناول تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط بعنوان " الخطة الإسرائيلية لضم مناطق شاسعة من أراضي الضفة الغربية المحتلة وتداعياتها" 2020م، طبيعة الخطة الإسرائيلية، وتاريخها

وخلفيتها، ومخارطها الأمنية والسياسية والاقتصادية على فلسطين والأردن، وانعكاساتها على أمن واستقرار المنطقة العربية، يتضمن التقرير حقوق الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره في أرضه.

دراسة (النجار، 2016) بعنوان " العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتناولت الدراسة العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من الفترة الممتدة ما بين عام (2000–2014)، وتتمحور مشكلة الدراسة بأن العلاقات الأردنية الفلسطينية محكومة بالعامل الإسرائيلي الذي يسيطر على هذه العلاقات من خلال المفاوضات التي يجريها مع الجانب الفلسطيني، وهدفت الدراسة إلى توضيح الخلفية التاريخية للعلاقات الأردنية الفلسطينية، وأبرز محدداتها، والتعرف على أثر وتداعيات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية الفلسطينية، ومدى ترابط الأردن بالقضية الفلسطينية، وخاصة في قضايا مفاوضات الحل النهائي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ومشاركة الطرفين في التوصل للحلول المثلى لإنهاء الخلافات في القضايا الثنائية بما يحفظ مصالح البلدين.

وتوصلت الدراسة إلى أن مطالب المسؤولين الأردنيين مؤخراً، حول تهميش دورهم في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بشأن الوضع النهائي للأراضي المحتلة، وأبرزت جانباً حاسماً من جوانب عملية السلام في الشرق الأوسط، وهو الطبيعة غير المحددة.

دراسة البطاينة، فؤاد (2014)، بعنوان: السياسة الخارجية الأردنية وتطورها، وهدفت الدراسة إلى الحديث عن السياسة الخارجية الأردنية من وجهة نظر تاريخية، سياسية وواقعية من مختلف وجوه أركانها بعيدا عن المجاملات والصياغات التي اعتاد المواطن الأردني قراءتها أو سماعها. واشتملت على صياغة المحددات التي أنشأت من أجلها الدولة الأردنية، كما بينت الدراسة محددات السياسة الخارجية الأردنية وإسهام هذه المحددات في تحديد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية

التي بلورتها القيادة الهاشمية. كما بين المؤلف عملية اتخاذ القرارات في الأردن على مختلف أنواعها مع الأمثلة.

دراسة العبدالات، حسين (2011). بعنوان: العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الأردني وأثره في السياسة الخارجية الأردنية، هدفت هذه الدراسة إلى بيان العامل الجغرافي الأردني في إدراك صانع القرار وأثر هذا العامل في السياسة الخارجية الأردنية، كما ناقشت هذه الدراسة المعطيات الجغرافية التي تؤثر في صانع القرار وأثره في السياسة الخارجية، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وأهمها أن العامل الجغرافي له دور كبير في إدراك صانع القرار مما يؤثر على السياسة الخارجية.

دراسة صوبر، دانا (2006). بعنوان "عملية صُنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية (1980–2005)، الجامعة الأردنية، عمان، هدفت الدّراسة إلى إبراز عمليّة صُنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية خلال فترة ربع قرن امتدت من عام 1980–2005، والتي شهدت العديد من المتغيرات في السياسة الإقليمية، حيث ركزت الدّراسة على شخصية الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه، والتي كانت تمثل المحور في صناعة القرار في تلك الفترة، وقد اتخذ قرارات استراتيجية في حياة الدولة الأردنية، وقد تطرق الباحث إلى أهم هذا القرارات الاستراتيجية مثل قرار فك الارتباط وظهور منظمة التحرير الفلسطينية واعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى حرب الخليج، والغزو الأمريكي على العراق.

وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك العديد من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية، إذ تُعد القضية الفلسطينية من أهم المؤثرات في السياسة الخارجية الأردنية.

2- الدراسات الاجنبية

The Pursuit of our last best chance,(2011), King Abdullahll, London, The Penguin Group, Peace in a Time of Peril.

"فرصتنا الأخيرة: السعي نحو السلام في زمن الخطر"

يستعرض جلالة الملك عبدالله الثاني في كتابه الأول الذي ألفه باللغة الإنجليزية والذي تمت ترجمته إلى (8) لغات منها العربية، يستعرض فكره الشامل والموسع إزاء عدة قضايا رئيسية في منطقة الشرق الأوسط منها مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي، ويقدم الفرصة الأخيرة للسلام في الشرق الأوسط والحل الذي يراه لهذا الصراع. كما يشير جلالة الملك إلى دور الشريف حسين بن علي وقيادة أبنائه الأربعة الأمراء علي وفيصل وعبدالله وزيد الجيوش العربية ضد قوات العثمانيين، كما يتناول جلالة الملك الفترة الصعبة التي مر بها الأردن بعد حرب (1967) والغزو العراقي للكويت وما تبعها من أزمات في العلاقات العربية ثم عملية السلام واتفاق أوسلو. يروي جلالة الملك في كتابه تفاصيل الفترة الأخيرة من حياة والده الراحل وتتركز هذه الفترة على محورين رئيسيين، الأول هو دور الملك الحسين في عملية السلام في الشرق الأوسط، والثاني تفاصيل انتقال ولاية العهد إليه من عمه الحسن بن طلال. يستعرض جلالة الملك عبدالله الثاني في كتابه هذا فكره حول الإسلام حيث يفرق بين الإسلام الحقيقي والحركات التكفيرية كما يتناول في هذا الكتاب رؤيته الداخلية فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي والسياسي في الأردن وسياسته منذ توليه العرش لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

Jordan in Transition: From Hussein to Abdullah ll (2002), Curtis R. Ryan, London, Lynne Rienner .

الأردن في المرحلة الانتقالية من عهد الحسين إلى عهد عبد الله الثاني.

الدراسة تتكون من (6) فصول للمؤلف كيرتس ريان، هدفت هذه الدراسة إلى إظهار النقلة التي عاشها الأردن من عهد المغفور له الملك الحسين بن طلال إلى عهد الملك عبدالله الثاني

وأشار المؤلف إلى ما يتمتع به الأردن من استقرار سياسي. وتناولت الدراسة السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية، وركزت الدراسة على الحقبة الجديدة في عهد الملك عبدالله الثاني. وخلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها نجاح الأردن في الانتقال وتجاوزه لتغيرات جذرية هامة بداية من العام (1989) من نواحي عدة منها الاقتصادية والسلام مع إسرائيل ومن ثم الوصول إلى مبدأ الحرية السياسية. كما لاحظ المؤلف إشارات إيجابية واضحة للتحول في الأردن نحو الديمقراطية مع عدم إغفال وجود جناح المعارضة في البلاد. كذلك من أهم نتائج الدراسة التي يتحدث عنها المؤلف مسألة الإصلاحات الشاملة التي يسير عليها الأردن من خلال الأجندة القوية التي يتبناها جلالة الملك عبدالله الثاني وذلك منذ قدومه للسلطة في العام (1999).

Janathan M. Roberts (1985). Decision Making during International crises, Macmillan Press .

اتخاذ القرار في ظل الأزمات الدولية.

تشير الدراسة إلى الإطار التحليلي للقرارات السياسية، وتؤكد أن القرارات السياسية تختلف باختلاف طبيعة المجتمعات والنظم السياسية، حيث أشارت الدراسة إلى وجود منظورين لتحليل القرارات السياسية وهما: المنظور الموضوعي وهو الذي يحلل عملية صنع القرار من زاوية فهم الجوانب الموضوعية المحيطة بالقرار، أي محاولة تحليل بناءات صنع القرار في سياق الظروف المجتمعية المصاحبة للقرار، والمنظور الثاني هو منظور القيادة السياسية الحاكمة: وهو الذي ينطلق من زاوية تحليل البيئة النفسية للقيادة السياسية الحاكمة والتي تتمثل في شخص رئيس الدولة وقد تمتد إلى النخبة المحدودة المحيطة به، أي محاولة تحليل عملية صنع القرار من خلال تحليل رؤية رئيس الدولة للواقع المجتمعي وقراءته الذاتية لهذا الواقع.

-ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أن هذه الدّراسة ستحاول إلقاء الضوء على تداعيات صفقة القرن الإقليمية والدولية وتأثيرها في السياسة الخارجية الأردنية، وكون هذه الخطة

من الجانب الأمريكي والذي يعتبر أهم حليف وداعم للأردن مما يعني أن هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي توضح وتتناول صفقة القرن بالتحليل والبحث في الأثر والتداعيات لهذه الصفقة على السياسة الخارجية الأردنية.

الحادي عشر: منهجية الدراسة

لأغراض هذه الدراسة، سيتم اختيار أكثر من منهج بحثي للوصول إلى النتائج الأقرب إلى الدقة، لذلك تم اعتماد هذه المناهج:

منهج تحليل النظم

يعمل هذا المنهج على تزويد علم السياسة بمفاهيم جديدة، فهو يساعد الباحثين على جمع وتصنيف المعلومات وعرض النتائج، وقدم الباحث الأمريكي ديفيد ايستون إطار لتحليل النظام السياسي يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الراجعة بالربط بين المدخلات والمخرجات.

يُشكّل هذا المنهج إطاراً أوسع لدَّراسة نظريّة صُنع القرار السياسي والسياسة الخارجية الأردنية، وذلك على اعتبار أن الدَّراسة ستتناول مؤسسات النظام السياسي التي تشكّل البيئة التي سَتَتحرك في إطارها جميع المتغيرات، حيث يعتمد نموذج تحليل النظم على اعتبار أن النظام هو وحدة التحليل، فالنظام هنا هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفيا بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل من هنا يمكن دراسة الحياة السياسية كنظام، على اعتبار أن التفاعلات السياسية في مجتمع ما تشكل نظام للسلوك (العتوم، منهج تحليل النظم، 2019).

وقد تم استخدام هذا المنهج من خلال بيان العوامل المؤثرة بالسياسة الخارجية الأردنية ودور صفقة القرن وتحليل الخيارات المتاحة أمام الأردن.

منهج اتخاذ القرار

إن اتخاذ القرار السياسي الخارجي هي مسؤولية من يمتلك سلطة عليا في الدولة، لما للسياسة الخارجية من أهمية بالغة الخطورة على الدولة. ومن اجل معرفة العوامل والمؤثرات التي تحيط بصانع القرارات السياسية الخارجية، مع الأخذ بعين الاعتبار مراحل صنع القرار ودوافع صنع القرار وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي وآليات اتخاذه، هي المرحلة الأخيرة التي تمر بها عملية صنع القرار السياسي الخارجي أي مرحلة اختيار البديل الأفضل، فقد تم استخدام منهج" اتخاذ القرار" (البياتي، 2018: 3).

المنهج الوصفي التحليلي

يعتمد هذا المنهج على المراجع والدراسات في وصف ظاهرة معينة، وتحليل بنودها وأبعادها وتأثيرها، وسيعتمد الباحث على هذا المنهج من خلال الرجوع للدراسات والأبحاث المتخصصة في السياسة الخارجية الأردنية، والقضية الفلسطينية، وصفقة القرن، لوصف وتحليل موقف الأردن من صفقة القرن، ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية الأردنية إقليمياً ودولياً، ومعرفة التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في صناعة القرار السياسي الأردني، والخيارات المتاحة والرؤية الاستشرافية للسياسة الخارجية الأردنية تجاه صفقة القرن.

المنهج التاريخي: وهو من أقدم مناهج البحث واعتمد على الأسلوب الوصفي في دراسة الأحداث والظواهر السياسية الماضية وعقد مقارنات بين الظواهر المتشابهة باعتبار أن فهم الماضي ساعد على التعرف على الظواهر الحاضرة، ويعتبر ابن خلدون أبرز رواد هذا المنهج وقد

اعتمد هذا المنهج على السجلات الرسمية والوثائق الأصلية والمذكرات والسير الذاتية للذين شاركوا في صناعة الحدث السياسي (العقيلي، 2018: 1).

ستعتمد الدراسة الحالية المنهج التاريخي لتناول دراسة مراحل تطور السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية والثوابت التي قامت عليها السياسة الخارجية الأردنية.

المنهج الاستشرافي

يذكر وليد عبد الحي في كتابه " مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، أن الدراسات المستقبلية ليست معنية بهدف محدد، بمقدار عنايتها بتحديد الاحتمالات المختلفة لمسار ظاهرة معينة، وتقوم على تعداد هذه الاحتمالات، وتقوم على قاعدة (إذا، فإن)، أي إذا حدث كذا ستكون النتيجة كذا، ويتم استعراض كل الاحتمالات إن أمكن (عبد الحي، 2002: 14).

ويشير فاروق عبده قيلة، وأحمد عبد الفتاح زكي في كتابهم" الدراسات المستقبلية"، أن الاستشراف Prospectively، هو"عملية بعيدة عن أمور التكهن والاعتبارات الشخصية، ويخضع للأساليب العلمية، التي تحلل الماضي وتفسر الحاضر، ويدرس العلاقة السببية بين العوامل والمتغيرات المؤثرة، بمعنى أنه يستند إلى قاعدة صلبة من البيانات العلمية والمعلومات الدقيقة كما ونوعا بشأن الظاهرة الآنية حاضرا وأصولها التاريخية ماضياَ، باعتبارها جزءاً مهماً في التنبؤ بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل. كما تضبط قائمة بالأولويات والأهداف الاجتماعية للمجتمع مستقبلاً، والتي من خلالها يستشرف أحداث المستقبل، مستهدفا مدى احتمال وقوعها (الجهني، 2019: https://ummah-futures.net/).

ويذكر ضياء الدين زاهر في بحثه " مقدمة في الدراسات المستقبلية" أن الدراسات المستقبلية في ميدان العلوم السياسية ترمي إلى صياغة قالب فكري ممنهج يتكفل بتحديد وتفسير طبيعة

المشاكل والتحديات التي تعترض سبيل التطور الإنساني في المستقبل، وترشيد عملية صنع القرار السياسي عن طريق إتاحة فرص مرجعيات مستقبلية لصانع القرار، واقتراح مجموعة متنوعة من البدائل المعقولة للوصول إلى اختيار البديل الأنسب لحل المشكلات القائمة من جهة أخرى (الإدريسي، 2019: https://www.politics-dz.com/).

وهناك من يعرفه بأنه: "مجموعة من البحوث والدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية، والعمل على إيجاد حلول عملية لها، كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الأحداث في المستقبل" (الإدريسي، 2019: https://www.politics-dz.com/)

ومن هنا استخدم الباحث هذا المنهج في دراسته كون موضوع الدراسة يستهدف رؤية وخيارت السياسة الخارجية الأردنية في ظل "صفقة القرن"، والتي يكثر فيها الاحتمالات والتطورات المحتملة والمختلفة لوضع معين، والتي يكون فيها السلوك الخارجي الأردني مفتوح وفيه خيارات متعددة.

الفصل الثاني
السياسية الخارجية الأردنية

تمهيد

تعتبر "السياسة الخارجية" التي تتخذها أي دولة عن إرادتها الوطنية، وخطابها العام وفقاً للظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بها، إذ تحتل السياسة الخارجية موقعاً متميزاً على سلم أولويات السياسة العامة للدول، إذ ترتبط السياسة الخارجية بالانعكاسات التي تظهر من خلال حركة الصراع والتعامل بين الوحدات الدولية المختلفة، فالسياسة الخارجية هي نتاج عوامل البيئة الداخلية والخارجية للدولة ومتغيراتها المختلفة، وتتأثر كذلك بما حدث في البيئتين الإقليمية والدولية (سليم، 1998: 14-15).

وعندما تمارس الدولة سياستها الخارجية فإن هناك عوامل متعددة تؤثر فيها: كالعامل الجغرافي والسكاني والاقتصادي والعسكري، ولتحقيق أهداف السياسة الخارجية تستخدم الدولة أدوات مختلفة كالأداة الدبلوماسية والدعائية والاقتصادية والعسكرية، ونتيجة الاعتماد المتبادل بين الدول، وتعقد المشاكل، والتقدم في معظم المجالات، فقد زادت أهمية السياسة الخارجية في الوقت الحاضر، وأصبح من الصعب على أية دول أن تمنع انكشافها على العالم الخارجي مما تطلب أهمية التخطيط للسياسات الخارجية (فاضل زكي، 1975: 23)،(السرحان وآخرون، 2010: 167).

وفيما يخص السياسة الخارجية الأردنية، فقد اتخذ الأردن سياسته الخارجية لتعبر عن إرادته ومنطلقاته القومية، وخطابه العام، وفقاً للظروف والمتغيرات المحيطة به، ضمن مجموعة من الأسس والمحددات التي تضبط هذه السياسة وتتحكم بطريقة صناعتها، وعليه سيتم استخدام منهج

تحليل النظم لتحليل السياسة الخارجية الأردنية، إضافة إلى منهج اتخاذ القرار والنهج التاريخي في كثير من الأماكن؛ وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية الأردنية.

المبحث الثاني: السياسية الخارجية الأردنية وأدوات صنعها.

المبحث الأول
ماهية السياسة الخارجية الأردنية

لم يكن مفهوم السياسة الخارجية قد تمايز عن أصوله التي انبثق منها في علم العلاقات الدولية إلا منذ عهد قريب، فقد تطور هذا المفهوم شأنه شأن باقي العلوم السياسية المستجدة في هذا العصر، وبعد أن استقل عن مجال العلاقات الدولية بعد الثورة السلوكية منذ الستينات من القرن الماضي، وقد حتى وصل إلى درجة من الدقة والوضوح والشمول ما لم يكن في أي وقت مضى، وذلك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي، مما اكسب دراستها أهمية بالغة، فأصبح له تعريفاته المستقلة، ومواضيعه التي يتخصص بها، وقضاياه التي يعالجها، والعوامل التي تؤثر فيه، وما إلى ذلك من جوانب أخرى يهتم بها علماء السياسة (الوريكات، 2016: 15) (لادمي محمد، : 1).

وتكمن أهمية دراسة السياسة الخارجية في فهم علاقات الدول فيما بينها، وتوجهاتها الخارجية، وتمكننا من كشف وفهم الاستراتيجيات القومية للدول تجاه بيئاتها الخارجية، سواء كانت هذه الدول كبرى أو إقليمية ومدى نفوذها وحجم أدوارها الخارجية، وعليه سيتم تحديد مفهوم السياسة الخارجية والسياسة الخارجية الأردنية ومحدداتها من خلال ما يلي:

أولاً: تعريف السياسة الخارجية

اختلف العديد من المفكرين في تحديد مفهوم " السياسة الخارجية" وذلك لتنوع المدارس الفكرية التي تدرس السياسة الخارجية، فمنهم من يعرفها على أنها مجموعة برامج، فيعرفها (محمد السيد سليم) بأنها" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"(سليم، 1998:

12)، وأيده في هذا التعريف أحمد النعيمي قائلاً: " أنه تعريف دقيق، ينطوي على الأبعاد التالية: الواحدية، والرسمية والعلنية، والاختيارية والهدفية، والخارجية والبرامجية" (النعيمي، 2009: 23)، ويرى عربي لادمي محمد بأنه لا يمكن تحديد السياسة الخارجية بأنها برنامج محدد الأهداف فقط، وإنما هي مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار في الدولة، وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية (لادمي محمد، 2016: 1).

وهناك من عرفها على أنها سلوك صانع القرار، أمثال "تشارلز هيرمان" بقوله:" تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية (لادمي محمد،2016: 2)، ويعرفها روزناو (Rosenao) على أنها:" منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً" (Rosenao,1974:p 6).

وأيدهم في هذا الرأي المفكر " ريتشارد سنايدر" فيرى" أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسمية، ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة" (النعيمي، 2009: 20)، ويعقب لادمي محمد على هذه التعريفات بقوله:" أن السياسة الخارجية أشمل من أن تكون مجرد سلوك لصانع القرار، وأن سلوك صانع القرار يساهم في توجيه السياسة الخارجية، لكن السياسة الخارجية هي نشاط موجه للبيئة الخارجية" (لادمي محمد، 2016: 2).

وفي هذا الإطار عرف "حامد ربيع" السياسة الخارجية على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات

الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتتدرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية" (سلمان، 2015: 1-5)، وفي نفس هذا الاتجاه عرفها " موديلسكي" قائلاً :" هي نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامة طبقا للبيئة الدولية وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة : المدخلات و المخرجات" (سليم، 1998: 37)، كما عرفها "مارسيل ميرل" بأنها " ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود" (لادمي محمد، 2016: 2)، ويرى "هوبكنز" أن السياسة الخارجية، عبارة عن "نتاج عملية صنع القرار من قبل الأشخاص المعنيين"(Hopicins 1973: 156).

ويقدم عرابي لادمي محمد تعريفاً شاملاً للسياسة الخارجية، فيقول هي " مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف، والتي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية، كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية" (لادمي محمد، 2016: 3)، كما عرفها بعض المحدثين من علماء السياسة على أنها" تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول" (سلمان، 2015: 3)، ويعرفها مازن أسماعيل الرمضاني بأنها: "السلوك السياسي الذي يتبعه صناع القرار في وقت معين مقابل غيره من اللاعبين الدوليين، خارج الحدود الإقليمية لدولته، وذلك بقصد أنجاز أحدى مكونات المصلحة الوطنية أو القومية ، أو تطويرها أو الدفاع عنها (الرمضاني، 1991: 14).

وعرفها محمد عوض الهزايمة بأنها:" مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في المقام الأول ومن ثم الانطلاق نحو

الأهداف الأخرى، وهي في العادة نتاج تفاعل المؤشرات الخارجية والداخلية السلبية فيها والإيجابية ومدركات صناع القرار في الدولة" (الهزايمة، 1994: 13).

وقدمت "موسوعة السياسة" تعريفاً للسياسة الخارجية على أنها: "تنظيم نشاط الدولة، ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية..، وهناك عوامل رئيسية تؤثر في تحديد خطوط السياسة الخارجية، كطبيعة نظام الدولة الداخلي وموقعها الجغرافي والقوة العسكرية والموارد الطبيعية وعدد السكان والتكوين الثقافي والتاريخي والحضاري" (الكيالي، 1993: 386-387).

ويمكن القول أن السياسة الخارجية لأي دولة هي مجموعة من النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك، وأنها الخطة أو مجموعة الخطط للسياسة الخارجية، أو القدرات السياسية الخارجية، أو الغايات التي ترنو الدول إلى إنجازها، والأساليب والاستراتيجيات التي تعتمدها لهذا الغرض، أو المبادئ العامة، التي تتحكم في ردود أفعال الدول على ظروفها الدولية، أو النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى تغيير البيئة الخارجية أو أنها مجموعة ردود الأفعال على التغيرات البيئة الخارجية، أو السياسية التي تنطلق منها الدول حيال غيرها، أو المنهج للعمل الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع أو الأهداف المحددة سلفا (الرمضاني، 1991: 25).

كما تعتبر السياسة الخارجية في الدولة إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها على تنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، وتعد الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانات المادية والعسكرية التي تدعم الأجندة الوطنية في الدولة (فاضل زكي، 1975: 13).

ومن خلال ما سبق يظهر اختلاف المفكرين في تحديد مفهوم " السياسة الخارجية"، وربما يعود السبب لاختلاف الموضوعات المرتبطة بالسياسة الخارجية، وتعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، ومهما كان ذلك الاختلاف تعريف السياسة الخارجية، ويمكن للباحث أن يعرفها على أنها:" ردة فعل صادرة عن الدولة على أفعال تتأثر بها الدولة"، ونرى أيضاً أن كل دول العالم لها أهدافاً جوهريةً تسعى إلى تحقيقها، وتحدد طبيعة سلوكها الخارجي من أجل تحقيق مصالحها، وأمنها لتصبح قادرة على حماية والمحافظة على استقلالها وسيادتها واستقرارها الأمني والاقتصادي.

ثانياً: مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية

تُمثل سياسة الأردن الخارجية تعبيراً عن إرادة هذا البلد وقيادته السياسية، لما لها من انعكاسات مباشرة على الأوضاع الداخلية والخارجية، والتي تؤثر في سلوك سياستها الخارجية وفي العلاقات مع الدول الإقليمية والدولية، وقراراتها، لذلك من الممكن أن يزداد تأثير العوامل الخارجية على سلوك الدولة كلما سمحت بذلك بيئتها الداخلية، تبعاً لواقع إمكاناتها ومواردها ودرجة اعتمادها على الخارج، لذلك يجب أن تكون السياسة الخارجية الأردن مصدر اهتمام كبير للقيادة الأردنية، وأن تتحكم بسياسته الخارجية لرعاية مصالحه الوطنية والقومية والحفاظ عليها، (تليلان، 2000: 3، 31).

منذ نشؤ الدولة الأردنية استند الأردن في سياسته الخارجية على ثوابت تاريخية تعتمد على المرتكزات التاريخية للثورة العربية الكبرى، القائمة على منطلقات: القومية العربية، والأمن القومي العربي، والتي كانت ثمرة جهود متواصلة للتيار القومي العربي، وقد حمل الأردن المبادئ الرئيسية للثورة العربية الكبرى: الوحدة والحرية، والحياة الكريمة، وسعى إلى تحقيق هدفها الرئيس في إقامة دولة عربية موحدة ومستقلة (حوامدة، 2016: 65) (محافظة، 1998: 80).

وقد لعبت التحولات السياسية الإقليمية والدولية والأحداث السياسية في فترة ما بعد الثورة العربية الكبرى، دوراً كبيراً في تغيير شكل الوحدة العربية ومضمونها، وشكل الصراع العربي– الإسرائيلي، وتحقيق التنمية، والاستقلال، وكانت هذه القضايا من أهم التحديات التي واجهت البلاد العربية (العزام، 1998: 33–34).

وقد عاش الأردن منذ بداية تأسيسه في جو سياسي إقليمي صعب، وكان عليه مواجهة التحديات السابقة، وبالإضافة إلى ضعف الموارد والإمكانات الاقتصادية، واعتماده على المساعدات الخارجية، فقد كان عليه أن ينهج سياسة خارجية واقعية معتدلة ومرنة، لضمان الأمن والاستقرار، (العزام، 1998: 34)، كما اعتمد الأردن في سياسته الخارجية على مرتكزات مهمة تمثلت في الالتزام بالمواثيق والأعراف، ومبادئ السياسة الشرعية الدولية، واحترام حقوق الإنسان، وبناء العلاقات مع الدول والقوى في العالم كافة (حوامدة، 2016: 65).

إن المتتبع للتاريخ السياسي الأردني يجد أن الأردن وقيادته السياسية، قد تعاملت بحكمة وجدارة واقتدار مع المشكلات التي تواجه المنطقة، فقد كانت القيادة الهاشمية دعاة وحدة عربية بعد استفحال القطرية بين أجزاء الوطن الواحد، وتبنى الأمير عبد الله الأول مشروع سوريا الكبرى الذي لاقى معارضة عربية، وخصوصاً من مصر التي رأت بهذا المشروع فقداً لدورها القيادي في زعامة الدول العربية، وشكلت ضغطاً قوياً على سياسة الأردن الداخلية والخارجية، وخاصة في فترة الحرب العربية الباردة (العزام، 1998: 34).

كما تبنى الأردن وقيادته القضية الفلسطينية وتصدرت أجندته السياسية منذ عام 1948م إلى يومنا هذا، انطلاقاً من روح التضامن العربي ووحدة التاريخ المشترك، (الهزايمة، 1999: 43)، وسعى الملك الحسين بن طلال –رحمه الله– منذ أن تسلم سلطاته الدستورية 1953م إلى تعزيز

شرعية النظام السياسي، من خلال اتخاذ خطوات إجرائية تنسجم مع طموحات الوحدة العربية، وتمثلت في رفض الأردن شعباً وقيادةً الانضمام إلى حلف بغداد، ووقوف الأردن إلى جانب مصر في حرب العدوان الثلاثي على مصر 1956م، وتوقيع اتفاقية التضامن العربي عام 1957م (العزام، 1998: 34-35).

إلا أن بعض الأنظمة العربية (مصر وسوريا) ونتيجة للحرب العربية الباردة استمرت في الضغط على الأردن ونظامه، لإضعافه والتخلص منه، إلا أن الأردن قام ببناء تحالفات إقليمية لضمان دعمه ضد الناصرية والشيوعية، فقام بعقد الاتحاد الهاشمي مع العراق في 14 شباط 1958م، كرد فعل على الاتحاد بين مصر وسوريا وإعلان الجمهورية العربية المتحدة، إلا أن هذا الاتحاد انهار في 14 تموز 1958م نتيجة الانقلاب الجمهوري ضد الملكية في العراق بقيادة عبد الكريم قاسم (الهزايمة، 1999: 41)، (العزام، 1998: 35).

وبالرغم من كل هذه التحديات استطاع الأردن بفضل سلوكه السياسي التعامل المتوازن معها بكل حكمه وحنكه، إلا أن فقد الأردن الضفة الغربية واحتلالها من قبل الكيان الإسرائيلي نتيجة حرب حزيران 1967م، شكل عبئاً اقتصادياً عليها، وتحدياً سياسياً وخاصةً في ظل الضغط على الأردن للسماح للمنظمات الفلسطينية بالعمل داخل الأردن، الذي أصبح وجودها يشكل خطراً على الدولة النظام السياسي، وما أن انتهى وجودها حتى تمكن الأردن من انتهاج سياسة خارجية واقعية ومستقلة في المجالين الإقليمي والدولي، (العزام، 1998: 36).

كما سعى الأردن وقيادته السياسية إلى نزع الأزمات والنزاعات والخلافات العربية العربية، فقد قام بممارسة دوره كوسيط لحلها، وبالتالي يعزز دوره السياسي الإقليمي في المنطقة، وإقامة علاقات تبادلية ما بينه وبين النظام العربي، تمثلت باعتماد الأردن على محيطه الإقليمي في أكثر من

جانب، فهو يدرك أن إقامة العلاقة ما بينه وبين النظام العربي له أثر واضح على سلوكه في سياسته الخارجية تجاه الأزمات التي تنشأ بين دول عربية أو ضمن الدولة العربية الواحدة (تليلان، 2000: 3).

وبما أن السياسة الخارجية للدول تتأثر بالواقع الداخلي، كان على القيادة السياسية الأردنية تحقيق التنمية الاقتصادية، وتطوير المستوى السياسي، وبالفعل فقد حقق الأردن في فترة الثمانينات ترتيب الأولويات، كاستئناف الحياة البرلمانية عام 1989م، وصياغة الميثاق الوطني الأردني، وتنظيم المسيرة الديمقراطية، والتعددية الحزبية، وغيرها، ووفقاً للمستجدات السياسية على الساحتين الإقليمية والدولية، فقد تبلورت مرتكزات السياسة الأردنية في السير قدماً في عملية السلام، وتحقيق حلاً عادلاً وشاملاً للقضية الفلسطينية، قائماً على الحق والعدل، مستنداً إلى الشرعية والمواثيق الدولية (العزام، 1998: 37-38).

ويمكن القول أن أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الأردنية واضحة وثابته، وهذا تم التأكيد عليه في الدستور الأردني، والميثاق الوطني 1991م، وقد أكدت على المحافظة الاستقلال، وحماية السيادة، ووحدة الأراضي، واكتساب احترام المجتمع الدولي، وحماية الأمن الوطني والقومي، وتعزيز الوحدة الوطنية والمحافظة عليها، وتعميق الانتماء الوطني، ومواصلة الانفتاح والتفاعل مع دول العالم، وخصوصية العلاقة الأردنية الفلسطينية وتحمل المسؤولية الوطنية والقومية إزاء القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، كذلك رعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية، (العزام، 1998: 40-42).

وعليه فقد تمكن الأردن من إقامة علاقات متوازنة مع النظام الإقليمي العربي، والدولي وخاصة "الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي" والقوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، وكافة

المنظمات الدولية والإقليمية، على أساس المصداقية والاحترام المتبادل والانفتاح، والتعاون في شتى الميادين لخدمة المصلحة الوطنية العليا، وتحقيق الأمن والسلم العالمي.

واتخذت السياسة الخارجية الأردنية وقيادتها السياسية المتمثلة بجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين منهج الاعتدال والوسطية في معالجة الشؤون الخارجية، والذي يستند على الحوار وقبول الآخر، ونبذ التطرف والإرهاب، والتفاعل مع كل الدول والمنظمات الدولية على صعيد السياسة الخارجية بشكل إيجابي، والعمل على إظهار الأردن بصورة مميزة تسهم في تحقيق السلام العادل، وتفعيل العمل العربي المشترك، وتوحيد الصف العربي، وحل الخلافات والأزمات العربية ضمن البيت العربي، والمحور الأهم في سياسته الخارجية مساعدة الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على أرضه وترابه الوطني(السرحان، 2017: 167-168)، اليوم تخشى السياسية الخارجية الأردنية في تغيير توجهات الدولة رؤيتها، في ظل طرح مشروع " صفقة القرن"، وبالتالي يؤثر في علاقاتها الإقليمية والدولية.

ثالثاً- محددات السياسة الخارجية الأردنية

تُعني محددات السياسة الخارجية العناصر والمتغيرات التي يكون لها الأثر في تشكيل السلوك الخارجي للوحدة الدولية؛ حيث أنها تضفي الصبغة المميزة على أية سياسة خارجية (5macridis,1992,p)، بمعنى أن أي دولة مستقلة هي من تحدد أهداف ومبادئ سياستها الخارجية ضمن محددات وطنية داخلية، والتي تؤثر في رؤية وسلوك وتوجهات الدولة الخارجية، والمتمثلة في الجغرافيا السياسية، والإمكانات الاقتصادية، والسكانية، والعسكرية، ونظامها السياسي(دور القيادة السياسية وأيديولوجيتها الفكرية)، وعوامل خارجية تؤثر في توجهات السياسة

الخارجية الأردنية وتتمثل في المتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية (غرايبة، 1998: 93)،(تليلان، 2000: 12).

1- العوامل الداخلية التي تؤثر في صياغة السياسة الخارجية الأردنية:

1. العامل الجغرافي

يُعد العامل الجغرافي أهم محددات السياسة الخارجية الأردنية، فالأردن يتوسط مجموعة من الدول العربية، ويعد حلقة وصل بين سوريا ولبنان من جهة وشبه الجزيرة العربية من جهة أخرى، كما يربط بين العراق من جهة ومصر والسودان والمغرب العربي من جهة أخرى، وله أطول خط حدودي مع دولة إسرائيل (محافظة، 1998: 71).

وقد أعطى هذا الموقع الأردن دوراً مهماً في سياسته الخارجية، وفي العلاقات التجارية مع فلسطين وسوريا ودول الخليج العربي والعراق ومصر، وكان له الأثر الواضح في دعم الاقتصاد الأردني، ويعتمد بدرجة كبيرة على أسواقها، وخاصة العراق ودول الخليج، والحصول على النفط منها (العزام، 1998، 63) (محافظة، 1998: 71).

وبحكم موقع الأردن وروابطه العربية والإسلامية فكان يتفاعل مع العديد من الأحداث الإقليمية والدولية، ونذكر منها وقوفه إلى جانب العراق في حربه مع إيران، وكذلك ضد قوى التحالف الغربي في حرب الخليج الثانية، وقد دفع الأردن ثمناً نتيجة مواقفه، والتي أدت إلى تردي العلاقات مع بعض الدول العربية والأجنبية، وقد حاول الأردن انتهاج سياسة التوازن والاعتدال، وحل النزاعات العربية داخل البيت العربي (العزام، 1998: 64).

كما كان لموقعها الجغرافي أثر كبير في الصراع العربي – الإسرائيلي منذ عام 1948م، وقيادة الملك عبد الله الأول بن الحسين الجيوش العربية في حربها مع إسرائيل عام 1948م،

وتعرض الأردن في الخمسينات والستينات من القرن الماضي إلى الاعتداءات الإسرائيلية على مدنها وقراها، وبحكم العلاقة التاريخية والجغرافية بين الأردن وفلسطين، فقد أصبحت الأردن مستهدفه من إسرائيل، والتي تسعى إلى ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وطرد الفلسطينيين إلى الأردن بالقوة، لذلك تولى الأردن مسؤولية القضية الفلسطينية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأن تكون أهم قضية تستحوذ على سياستها الخارجية (محافظة، 1998: 71-72).

وإن واقع الحدود الطويلة مع إسرائيل، شكل عبئاً كبيراً على الأردن، يجعلها تنتهج أنماط سلوكية، وسياسات خارجية لحجب الحدود المكشوفة، مما دفع الأردن معاهدة سلام مع إسرائيل في عام 1994م، لتخفيف الضغط على الدولة وتهديد كيانها، وتذليل الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (تليلان، 2000: 35).

وبالرغم من ذلك إلا أن السياسة الخارجية الأردنية وقيادتها السياسية، تؤكد دعمها للشعب الفلسطيني، وحل القضية الفلسطينية في قيام دولة فلسطين على ترابه الوطني، لأن مستقبل الأردن يرتبط مع مستقبل فلسطين، وطالما القضية قائمة، ستبقى مصدر قلق على الأمن الوطني الأردني ومستقبله، لذلك يتطلب من السياسة الخارجية الأردنية المتزنة والمعتدلة وحنكة قيادتها السياسية التأثير على المجتمع الدولي والدول العظمى، لدعم مواقف الأردن تجاه القضية، أن تعزز قدراتها السياسية مع الدول العربية وخاصة مصر والسعودية، لدعم مواقفها السياسية، وعليها أن توازن بين احتياجاتها للمساعدات وبين مصالح الدول المانحة، والتعامل مع المتغيرات العديدة تجاه القضية الفلسطينية (العزام، 1998: 64-66).

ويمكن القول أن لحدود الأردن وصغر حجم مساحته تأثيراً واضحاً على سلوكها السياسي الخارجي، من حيث قوته أو ضعفه، فجوار دولة إسرائيل القوية عسكرياً للأردن لا يمنعه من تحقيق

أهدافه ومبادئه التي يتمسك بها، كما انه لا يستطيع اتخاذ سياسة الحياد فيما يجري من مؤامرات وصفقات ومشاريع لتسوية القضية الفلسطينية على حساب الأردن وتؤثر على أمنه واستقراره.

لقد قيد موقع الأردن الجغرافي السياسة الخارجية الأردنية، وخاصة على الصعيد الأمني والاقتصادي وفي ظل الأوضاع السياسية التي شهدتها البلدان العربية في السنوات الأخيرة، كالاحتلال الأمريكي للعراق، وثورات " الربيع العربي"، والأزمة السورية، فقد شكلت تهديداً وقلقاً للأردن وقيادته في صنع قراره السياسي الخارجي، وقد اتخذ استراتيجية الاعتدال والتعقل حيال جيرانه، ومواقف ثابته وواضحة، إلا أن هذا الصراع الإقليمي كان له أثر واضح على الأردن بنزوح عدد كبير من هذه البلدان على الأردن، فشكل عبئاً كبيراً على الأردن في كافة النواحي (الوريكات، 2016: 42).

2. العامل السكاني

إن للعامل السكاني أثر في قوة الدولة، ويقصد به العنصر البشري من حيث عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي والتركيبة الاجتماعية والأثنية والدينية والفئات العمرية، ويعتبر عامل من عوامل قوة الدولة ودبلوماسيتها وسياستها الخارجية (الهزايمة، 1999: 13-15).

يعتبر العامل السكاني من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية، والتي تؤخذ بعين الاعتبار من قبل صانع القرار السياسي، والأردن يعتبر من الدول ذات التعداد السكاني المحدود خصوصا مع بداية نشوء الدولة الأردنية، مما انعكس على توجهات السياسة الخارجية الأردنية باعتباره من اهم العوامل التي يتم من خلالها احتساب قدره الدولة وإمكانياتها (الهزايمة، 1999: 13-15).

وبعد الحروب العربية الإسرائيلية 1948م، 1967م، استقبل الأردن على أرضه جزء كبير من اللاجئين من الشعب الفلسطيني؛ مما أدى إلى تغيير في التركيبة السكانية في الأردن المكونة من السكان الأصليين بالإضافة إلى المكون الفلسطيني الذي تم تهجيره قسراً، مما كان له أثر واضح في قرارات السياسة الخارجية الأردنية في علاقاتها العربية ودورها في المنطقة (الطويل، 1998: 253)، إذ كان على الأردن أن يتقبل اللاجئين على أرضه وتحملهم رغم ضعف إمكاناته وقدراته، وقد استغلت مصر التركيبة السكانية الأردنية الجديدة كوسيلة ضغط على الأردن من أجل تغيير تحالف الأردن وخروجه من المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والانضمام إلى التحالف العربي بقيادة مصر، وبعد وفاة جمال عبد الناصر عام 1970م تولت منظمة التحرير الفلسطينية المهمة بدعم من مصر وسوريا والعراق، وقد مارست الضغط على الأردن واستخدمت العمل الفدائي على الأرض الأردنية خلال الأعوام 1967م–1970م، وقد كان هذا العمل له الأثر الكبير على الأردن، فقد كان التوجه العربي إضعاف الأردن وتمزيق جبهته الداخلية، وكان نتيجته أن انتهت بمواجهة عسكرية بين الجيش العربي الأردني والمنظمات الفدائية(محافظة، 1998: 77).

وإلى اليوم يحتضن الأردن النسبة الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي جعل الأردن حريصاً على حق العودة للاجئين الفلسطينيين والتخوف الدائم من حل قضية اللاجئين على حساب الأردن، والذي يعني العبث بهوية الدولة من خلال عملية التوطين وبالتالي تحويل الأردن إلى وطن بديل، الأمر الذي أدى إلى تأكيد الأردن على حل الدولتين، وحق العودة الذي يعتبر حلاً لمشكلة الديمغرافيا في الأردن وجاء الرفض الأردني لخطة السلام الأمريكية لما تنطوي عليه من مخاطر تمس مصالحه العليا ومتجاوزة حق العودة للاجئين معتبرة ذلك مسؤولية الدول المستضيفة في إدماجهم ببلدانهم الأمر الذي يمس وبشكل مباشر الأمن الوطني ومصالح الأردن العليا، وخلخلة

دعائم الوحدة الوطنية، لذلك تبذل القيادة السياسية الأردنية جهداً كبيراً من أجل الاستقرار الأمني، وتعزيز الوحدة الوطنية، ونبذ العنصرية والإقليمية (العزام، 1998: 62).

إن البنية السكانية وكبر حجمها يعتبر مؤشراً للقوة، بشرط أن يتحقق التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية، وهناك اعتبارات سكانية لها أثر واضح في السياسة الخارجية الأردنية، ومنها كيفية التكوين، والتوزيع الجغرافي للسكان، والتكامل الاجتماعي والعرقي (الطويل، 1998: 99-100).

وفي ظل النزاعات والحروب المشتعلة في الإقليم العربي كالعراق وسوريا واليمن وليبيا ولبنان، فقد كانت الأردن المكان الآمن وملجأ لكثير من سكانها، وتدفق أعداد كبيرة للأراضي الأردنية، وخاصة ما فرضته الأزمة السورية من تداعيات عديدة، وقد كان لهذا اللجوء آثاراً سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية واجتماعية كبيرة على المصالح الاستراتيجية للدولة الأردنية، ويؤثر في سلوك السياسة الخارجية، وكان عبئ كبيراً على صانع القرار، وتحديا حقيقيا يتطلب جهود خارجية كبيرة في جلب المساعدات الإنسانية العربية والأجنبية، وفي ظل إمكانات الأردن القليلة، ويعاني أساساً من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية، ومع ذلك لم يتخلى الأردن وقيادته عن ممارسة دوره في السياسة الخارجية الأردنية في التوصل لحل القضايا الإقليمية (المسيعدين، العويمر، 2016: 15).

وعلى الرغم من تنوع تركيبة المجتمع الأردني إلا وأنه لم تحدث في الأردن أزمة هوية أو انتماء؛ هذا بفضل وعي المواطن الأردني وحكمة قيادته واعتدالها، وقد أصبحت العديد من مكونات المجتمع الأردني منصهرة في ظل الدولة ومنسجمةً ومتناغمةً تعبر وتعمل بحرية في ظل الدستور الأردني.

3. العامل الاقتصادي

يعد العامل الاقتصادي من العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي، ويعتمد ذلك على قوة أو ضعف القدرات الاقتصادية للدولة، فالدولة التي يكون لها نظام اقتصادي قوي، وتمتلك ثروات طبيعية، وقدرات إنتاجية كبيرة، تكون لها حرية في اختياراتها، ويساعدها في تحقيق أهدافها، ويجب أن يرافق القدرات الاقتصادية النظام القادر على استثمار هذه الموارد، وتوظيفها في خدمة السياسية الخارجية للدولة، وبالنسبة للدول التي تكون قدراتها الاقتصادية ضعيفة، فتكون حريتها في اختياراتها محدودة، وضعف استقلاليتها في قراراتها الخارجية، بسبب حاجتها للدول الداعمة (الكفارنة، 2009: 22-23).

ومن خلال هذا التحديد يعتبر الأردن من الدول محدودة الموارد، ويعتمد اقتصادها على الدعم الخارجي من قروض، ومساعدات خارجية، ويفتقر الأردن للموارد النفطية ومصادر الثروة الطبيعية، وكذلك محدودية الموارد الزراعية؛ بسبب صغر رقعة الأراضي الزراعية، وشح مصادر المياه، والاعتماد على مياه الأمطار التي تتذبذب من سنة إلى أخرى، لذلك ما زال الاقتصاد الأردني يعاني من ضعف الإمكانات، وهو بذلك يحتاج إلى المعونات والمساعدات الخارجية باستمرار، وهذا عامل مهم يؤثر في صياغة سياسته الخارجية (الهزايمة، 1999: 80).

كما يعاني الاقتصاد الأردني من المديونية الكبيرة والعجز في موازنته العامة، وتحمل أعباء اقتصادية إضافية نتيجة التفاعلات السياسية بالمنطقة، وخصوصاً نتيجة القضية الفلسطينية؛ حيث تحمل الأردن تبعات موجات اللجوء الفلسطيني التي تلت الحروب العربية الإسرائيلية، وكذلك عودة المغتربين في الخليج العربي والكويت نتيجة حرب الخليج عام 1990م، وأيضاً موجة اللجوء السوري في ظل الأزمة السورية، وقد ترتب على ذلك زيادة كبيرة على أعداد السكان، وهذا يتطلب

إضافة خدمات أساسية وبنى تحتية تستوعب هذا العدد الكبير، مما شكل تكلفة باهظة على خزينة الأردن، في ظل اقتصاد ضعيف ويعاني من قلة الموارد، الأمر الذي استدعى الاقتراض من الخارج لتلبية الاحتياجات المتزايدة، وتوجيه الدعوات الدائمة للمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه اللاجئين وتقديم المساعدات اللازمة للأردن (النجداوي، 71:2014)، (العزام، 1998: 58-59).

لقد كان العامل الاقتصادي في الأردن وما زال له تأثيرات سلبية على السياسة الخارجية الأردنية، وسلوك القرار السياسي الخارجي في تحديد علاقاته مع الدول العربية والأجنبية، وخاصة في ظل اعتماده على المساعدات الخارجية والقروض، من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وقد فرض هذا الوضع علاقة تبعية للاقتصاد الأردني، مما أدى إلى تقييد السياسية الخارجية الأردنية في ظل الضغوطات الاقتصادية الإقليمية والدولية (الهزايمة، 1999: 87-88) (العزام، 1998: 59).

ويمكن القول أن محدودية قدرات الأردن الاقتصادية كان لها دوراً مهماً في توجيه السياسة الخارجية الأردنية باتجاه تهدئة الاختلالات والتوترات في الإقليم العربي وتحقيق الاستقرار في المنطقة، والتأقلم مع الأحداث والمعطيات السياسية على الساحتين الإقليمية والدولية، وعليها أن تدرك أثر سلوكها السياسي الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأردن، وضمان قبول الدول العربية والأجنبية في دعم الأردن، وتوعية المجتمع الدولي بمسؤوليته إزاء تداعيات الأزمة السورية على الأردن، والتي شكلت تحدياً صعباً للسياسة الخارجية الأردنية، وقد نهج الأردن في سياسته الخارجية المحافظة على العلاقات السياسية الدافئة مع المحيط الإقليمي والدولي ينسجم مع واقعه الاقتصادي، وتكثيف حركته الدبلوماسية الخارجية في توسيع قاعدة العلاقات مع الدول، وتحقيق التوازن وإعادة الاستقرار، (تليلان، 2000: 51).

4. العامل العسكري

تُعد القدرات العسكرية مؤشراً رئيساً لقوة الدولة، وأداة فعالة لتحقيق أهدافها الخارجية، وهي من أبرز العوامل المؤثرة في السياسية الخارجية، فعندما تمتلك الدولة ترسانة عسكرية قوية، وقيادات عسكرية كفؤه، وتكنولوجيا عسكرية متطورة، فإن ذلك يساعدها في تحديد نهج السياسية الخارجية وسلوك صانع القرار السياسي في تحقيق أهداف السياسة الخارجية (غرايبة، 1998: 102).

وتؤثر طريقة الحصول على السلاح على سلوك السياسة الخارجية للدولة، فإذا كان السلاح صناعة محلية، وبعيداً عن المساعدات الخارجية، فهذا يؤدي إلى زيادة البدائل أمام صانع القرار في سياسته الخارجية، وأما إذا اعتمدت على غيرها في التسلح، فهذا يضعف دورها السياسي على الساحتين الإقليمية والدولية (غرايبة، 1998: 102).

وفيما يخص القدرات العسكرية الأردنية فقد حظيت المؤسسة العسكرية باهتمام النظام السياسي الأردني وقيادته، لمواجهة التحديات والتهديدات الخارجية والمحافظة على هيبة الدولة، وتوظيف قدراتها في خدمة أهداف السياسة الخارجية الأردنية، وأداة يمكن استخدامها في التأثير السياسي على الدول، وقد عملت القيادة الأردنية من عهد الملك المؤسس إلى عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين على تطوير الجيش العربي وتعزيز قوته، وتوفير احتياجاته، والاستماع لهم من خلال زيارتهم المتواصلة لمواقعهم، لإدراكهم أهمية ولاء الجيش ودعمه في استقرار النظام (الهزايمة، 2004: 101) (العزام، 1998: 52).

ويرتبط تأثير القدرات العسكرية الأردنية على سلوك سياسته الخارجية بطبيعة موقعه الجغرافي، إذ يتوسط الأردن مجموعة دول لها قدرات عسكرية تفوق الأردن، ويعود السبب لضعف الإمكانات الاقتصادية، وضعف موارده، ولظروف أمنية في المنطقة تفرض عليها سياسات إقليمية ودولية

تفرض نمطاً محدداً لموازين القوى فيها، كما يعتمد الأردن في تسليح المؤسسة العسكرية على الدول المتقدمة، إذ تعد قدرات الأردن في تصنيع الأسلحة محدودة وضعيفة(تليلان، 2000، 53)، وللحد من حجم المساعدات والتسليح الخارجي، فقد تبنى جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين سياسة التصنيع العسكري الدفاعي من خلال مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير (كادبي) (الوريكات، 2016: 51).

وفي ظل انتشار الفوضى في الدول المحاذية للأردن كالعراق وسوريا، فكان الأردن أمام تحدياً كبيراً لحماية أراضيه، وقد تحولت حدوده الشمالية والشرقية إلى مصدر قلق يهدد أمنه الوطني، وخاصة عند سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على العراق وسوريا، والذي شكل خطراً على المنطقة والأردن، وقد شكلت الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي تحالفاً دولياً وإقليمياً، شارك فيه الأردن عسكرياً للقضاء على هذا التنظيم وإضعافه، وقد قام الأردن بالعديد من الغارات العسكرية على مواقع التنظيم في سوريا، حفاظاً على أمنه واستقراره(الوريكات، 2016: 52).

5. النظام السياسي (دور القيادة السياسية ورؤيتها الفكرية)

من خلال المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية تكمن أهمية النظام السياسي في عملية صنع القرار، ويرتبط القرار السياسي الخارجي بطبيعة النظام السياسي للدولة، وتختلف عملية اتخاذ القرار حسب طبيعة النظام السياسي، فإذا كان النظام السياسي ديمقراطيا فإن عملية اتخاذ القرار تخضع لإجراءات ومناقشات تؤخر اتخاذ القرار وتنفيذه، ويشارك في صناعته عدد من المشاركين، وبالتالي يفقد القرار سريته، مما يؤدي إلى فقدانه فاعليته، أما إذا كان النظام السياسي غير ديمقراطي فإن عملية اتخاذ القرار تتم على نطاق ضيق، ولا تحتاج إلى مرجعيات، وتتم العملية بسرعة، ويكون القرار مرتبط بشخصية صانع القرار (الكفارنة، 2009: 20-21).

ويشير الدكتور " مازن غرايبة" إلى الاعتبارات المتعلقة بالنظام السياسي والتي تجعله ينتهج سياسة خارجية فعالة، تتمثل في استقرار النظام، وشرعيته، ومستوى المؤسسية فيه، أما متغيرات النظام السياسي المؤثرة في السياسية الخارجية فهي: أولاً الموارد السياسية المتاحة للنظام وتشمل مستوى المؤسسية، وحجم التأييد الاجتماعي، وثانياً الضوابط السياسية: وهي القيود المفروضة على النظام السياسي في مجال توظيف الموارد لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وتشمل نمط التمثيل الاجتماعي، ودرجة التماسك السياسي للنظام، ودرجة المساءلة السياسية، وطبيعة النظام السياسي، ودور القائد السياسي فيه، والاستقرار السياسي، وكفاءة المؤسسات السياسية والدستورية في الدولة، (غرايبة، 1998: 103-104).

ويلعب القائد في أي نظام سياسي دوراً مؤثراً في اتخاذ القرار السياسي، ويشترط في ذلك أن يمتلك قدرات شخصية تميزه عن غيره، والتي تظهر من خلال مناقشته موقف وادراك أبعاده، واتخاذ القرار وتنفيذه، وهناك عدة عوامل تؤثر في اتخاذه القرار السياسي الخارجي أبرزها: الصلاحيات الدستورية الممنوحة له، وتجربته السياسية، واهتمامه بالسياسة الدولية (الرمضاني، 1991: 342)، وبسبب إدراك صانع القرار السياسي الخارجي لمضمون المصلحة الوطنية، فإنه يحدد سلوكه في أي موقف، وفق فهمه لحالة الدولة، أو وظيفتها في الميدان السياسي الدولي (Reynolds,1971:177).

وبخصوص طبيعة النظام السياسي الأردني ودور قيادته السياسية في السياسة الخارجية الأردنية، فقد اتضحت معالمها منذ نشوء الدولة الأردنية؛ حيث ارتبطت بشخصية الملك عبد الله الأول بن الحسين المهيمن على سياسة الدولة الخارجية، وقد كان لتكوينه الشخصي وفكره السياسي وثقافته وخبرته ومواقفه المستمدة من مبادئ الثورة العربية الكبرى تأثيراً واضحاً على صناعة القرار

السياسي الخارجي للأردن، وقد وجه السياسة الخارجية الأردنية نحو وحدة أقطار سوريا الكبرى، والتحالف مع بريطانيا، والتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل، وعلق آماله في تحقيق هذه الأهداف على الدعم البريطاني، إلا أنه لم ينجح إلا في تحقيق الوحدة بين الضفة الشرقية والضفة الغربية، (محافظة، 1998: 78).

وسارت القيادة السياسية في الأردن في سياستها الخارجية وصنع القرار السياسي الخارجي متأثره بالبيئة المحيطة بها، ومعتقداتها الفكرية، وتجاربها الشخصية والسياسية، وقومتيها العربية رسالته القومية، وانتماءها إلى آل البيت النبوي، ومبادئها المستمدة من الثورة العربية الكبرى التي نادى بها الشريف الحسين بن علي، ونجد أن قيادة الأردن السياسية كان لها دوراً فاعلاً في صناعة القرار السياسي الأردني، وقد ساعده على ذلك تكوينه الشخصي وخبرته السياسية ومعتقداته الفكرية، وكذلك الصلاحيات الدستورية الممنوحة له، وبموجبها له حق التصرف في المجالات التشريعية والتنفيذية والتي حددها الدستور الأردني في عام 1952م، بالإضافة إلى أنه مصون من كل تبعية ومسؤولية، والتي حددها الدستور الأردني في عام 1952م، (خلف، 1998: 120).

وقد ساهمت الأحداث السياسية التي مرت بها الأمة العربية، والأحداث الداخلية في الأردن، في إكساب القيادة الأردنية الخبرة في التعامل معها، واتخاذ القرارات السياسية أثناء الأزمات، كما كان للعلاقات التي أقامها ملوك الأردن مع زعماء العالم دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية الأردنية، وقد أكسبتهم الثقة ورفع المعنوية، والدقة في اتخاذ القرار السياسي (الفاعوري، 2013: 32).

لقد كان للقيادة الأردنية دوراً مؤثراً في السياسية الخارجية الأردنية، وفي صناعة القرار السياسي نتيجة اتباعهم نهج الاعتدال السياسي والحكمة في معالجة الشؤون الخارجية، ومساندة العرب في نضالها من أجل الحرية والاستقلال، وحل النزاعات والخلافات العربية، والدفاع عن القضية

الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، والعمل على توحيد الصف العربي، وتعزيز علاقات الأردن بالدول العربية، وهذا النهج منحها مكاسب سياسية وعسكرية واقتصادية، برزت من خلاله صورة الأردن وقيادته على الساحتين الإقليمية والدولية، (محافظة، 1998: 80).

وسار الملك عبد الله الثاني بن الحسين بخطى ثابتة في سياسته الخارجية واتخاذ القرار السياسي، محافظاً على النهج السياسي الذي وضع أسسه والده الملك الحسين بن طلال – رحمه الله–، واعتماد سياسة الاعتدال والوسطية والتوازن للسياسة الخارجية الأردنية عربياً ودولياً، مع الاهتمام بالتعاون العربي المشترك، وتعزيز التضامن الإسلامي، وحفظ الأمن والسلام الدوليين، والانفتاح على كافة الشعوب المحبة للسلام، وتعزيز العلاقات الأردنية مع الدول العربية والدولية، والتمسك بمواقفه بعدم التبعية والانحياز لأي طرف كان، ودعوة الأشقاء العرب لتجاوز الخلافات العربية، وإعادة اللحمة إلى الجسم العربي، والتضامن العربي، وتحقيق الترابط في الخطاب السياسي العربي، ويعمل الملك على تحقيق استقلالية القرار السياسي، وبناء القدرات الذاتية لدرء المخاطر وتحقق المصالح العليا، كما يسعى جاهداً عبر المنابر والمؤتمرات العالمية واللقاءات الإعلامية وخطاباته السياسية في طرح القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني أمام المجتمع الدولي والرأي العام، وتحقيق رؤيته السياسية في هذه القضية باسترداد الشعب الفلسطيني كافة حقوقه الشرعية، وإقامة دولته الفلسطينية على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.(الفاعوري، 2013: 28–29).

2– العوامل الخارجية التي تؤثر في توجهات السياسة الخارجية الأردنية

وهي تغيرات البيئة الخارجية والتي تؤثر في صنع السياسة الخارجية الأردنية، وتشمل تحديات أزمات البيئة الإقليمية، وتحديات النظام الدولي، وأثرها على السياسة الخارجية الأردنية، وفيما يلي نتناول التغيرات على الصعيد الإقليمي، والدولي:

1. التغيرات على الصعيد الإقليمي

شكل الموقع الجغرافي القريب من الأزمات العربية وما رافقها من ضغوطات تحدياً كبيراً على صانع القرار والسياسة الخارجية الأردنية، ومنها:

- القضية الفلسطينية

وهي أولى التحديات التي يواجها صانع القرار السياسي الأردني إلى يومنا هذا، وقد اهتم الأردن وقيادته بالقضية الفلسطينية منذ نشوء الأزمة، وذلك للروابط التاريخية والجغرافية والدينية التي تربط البلدين، والترابط الاجتماعي والاندماج السكاني بين الشعبين، وكذلك مسؤولية القيادة الهاشمية في الحفاظ على المقدسات في القدس (الفاعوري، 2013 :56) (المسيعدين، العويمر، 2018: 18).

ومن خلال هذه الاعتبارات تنطلق رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في تحقيق السلام العادل ووصول الشعب الفلسطيني إلى حقوقه المشروعة، وإقامة الدولة الفلسطينية على أرضه وعاصمتها القدس، لتحقيق جوهر الرؤية وهي الاستقرار العام في المنطقة العربية، إلا أن انتهاك إسرائيل للقانون الدولي والقرارات الشرعية الدولية التي تطالبها بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في عام 1967م، وكذلك رفضها للمبادرات العربية للسلام على مبدأ " الأرض مقابل السلام"، ورفضها حل الدولتين واعتبار القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، (حجازين، 2020: 88).

وترفض إسرائيل حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وهي تتحدث من وقت لآخر عن اعتبار الأردن " الوطن البديل" للمهجرين من فلسطين، وهذا الكلام يرفضه الأردن بشكل قاطع، ولا يمكن أن تحل المشكلة على حساب الأردن، وهي وتقوم بالتوسع في الأراضي الفلسطينية وبناء

المستوطنات اليهودية فيها، وعلى مرء المجتمع الدولي دون أية ردة فعل على هذه الأفعال الخارجة عن القانون (الفاعوري، 2013: 57).

وقد تفاقمت القضية الفلسطينية سوءاً بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، وقد استنكرت السياسة الخارجية الأردنية وصانع القرار السياسي هذا القرار ورفضته، وقد أعلن الملك عبد الله الثاني هذا الرفض رسمياً في القمة الإسلامية في تركيا، وقد صدر عن المؤتمر استمرار الوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس، وقال في كلمته:" إن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل قرار خطير تهدد انعكاساته الأمن والاستقرار ويحبط جهود استئناف السلام"، (حجازين، 2020: 89).

-الأزمة العراقية

شكلت الأزمة العراقية تحدياً أمنياً وإنسانياً للسياسة الخارجية الأردنية، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003م، ونتج عنه صعود التنظيمات والعصابات الإرهابية على الساحة العراقية، كما أصبحت التنظيمات المتطرفة تمسك بزمام الأمور في العراق، والتى تشكل خطراً على الأمن الوطني الأردني، وشكل هذا الأمر هاجساً للسياسة الخارجية الأردنية وصانع القرار، والذي انتهج سياسة خارجية وسطية مرنة وحذره، والتماشي مع الأدوار الإقليمية والدولية لمجاراة هذا الوضع، دون التأثير على الاستقرار الداخلي.(المسعدين، العويمر، 2018: 17).

- الأزمة السورية

بعد نجاح أولى ثورات الربيع العربي في عام 2010م وإسقاط حكم زين العابدين بن علي، أخذت المنطقة العربية تشهد ثورات شعبية، فكانت في مصر ثم اندلعت في ليبيا واليمن والجزائر

والأردن والكويت وسوريا والعراق، وتطورت بعضها إلى حروب أهلية لازالت مندلعة إلى الآن في سوريا واليمن وليبيا (الخوالدة، 2017: 19).

ونظراً لجوار الأردن وسوريا فقد شكلت الأزمة السورية تحدياً كبيراً على السياسة الخارجية الأردنية، وصانع القرار السياسي، فكان موقف الأردن ثابتاً وهو دعمه لوحدة الأراضي السورية، ووقف القتال، والتمسك بالحل السياسي، وقد كانت السياسة الخارجية الأردنية تتعامل بحذر من الدخول في سيناريوهات غامضة، واستقبلت الأردن اللاجئين السورين واحتضنتهم على أرضها، وأبقت الحدود مفتوحة لحركة التجارة بين البلدين ولكن بحذر (حجازين، 2020: 90)، (السواعير، 2017: 77-78).

2. التغيرات على الصعيد الدولي

تتحدد رؤية صانع القرار وصياغة أهداف سياسته الخارجية بطبيعة نظام القوة والتأثير الذي يحكم النظام الدولي، فقد يتبنى النظام الدولي تعزيز سياسة دولة ما في تبني دور معين في منطقة معينه، وقد يعزله سياسياً، أو يحددها، فعندما كان النظام الدولي ثنائي القطبية وتتوزع فيه القوة بين قطبين رئيسين كانت توجهات الدول وأدوارها تتحدد بشكل رئيسي حسب شدة التمحور بين القطبين، وبعد أن أصبح النظام الدولي أحادي القطبية فإن توجهات الدول وأدوارها تتحدد برؤية ومصالح هذا النظام المسيطر (غرايبة، 1998: 96).

ونتيجة للتفاعلات المتناقضة في النظام الدولي فإن ذلك يشكل تحدياً لصانع القرار السياسي في صياغة توجهات السياسية الخارجية الأردنية، ففي الفترة التي خرجت فيها بريطانيا من المشرق العربي والأردن شهدت المنطقة العربية منافسة دولية ابتداء من سنة 1954م، فكان المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وكان خيار

صانع القرار في الأردن إقامة علاقات مع أمريكا وتحل مكان بريطانيا اعتباراً من عام 1957م، وانعكس الصراع في تلك الفترة بين القطبين على علاقات الأردن بالدول العربية المنقسمة بين المعسكرين، وسرعان ما عادت في الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967م، والتي أدت إلى انقطاع محدود في العلاقات بين الولايات المتحدة والأردن، وأصبحت السياسة الخارجية الأردنية توجه اهتمامها نحو القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية، ومع بدء العد التنازلي لتفكك الاتحاد السوفيتي اتخذ صانع القرار السياسي الأردني قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، وبدء الحياة الديمقراطية في الأردن، وكان هذا استشرافاً للمستقبل في ظل التبدلات في النظام الدولي والذي بدأت تظهر ملامحه عام 1998م، (الطويل، 1998: 265).

لقد كانت منطقة الشرق الأوسط وما زالت مكان تنافس وصراع القوى العالمية، ويشير الواقع الدولي إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الفاعلة والمؤثرة في المنطقة، وقد تبنت عدة استراتيجيات لخلق نظام إقليمي جديد وسوق شرق أوسطية بهدف الحفاظ على مصالحها، والسيطرة على المنطقة في ظل غياب الاستقرار السياسي لبعض دول العربية، وضمان تفوق حليفتها إسرائيل على الدول العربية، ويواجه صانع القرار في صياغته السياسة الخارجية الأردنية تحديات متعددة في ظل التناقضات الحاصلة في النظام الدولي، وأبرزها الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وقدرتها على التماشي معها حفاظاً على أمنه واستقراره من جهة، والحفاظ على استمرارية تلقي المساعدات الاقتصادية من جهة أخرى، كما أن واقع التبعية الاقتصادية يحول دون وصول الأردن لبناء منظومته الاقتصادية التي تحقق اكتفاءه أو حتى استقراره الاقتصادي. (حجازين، 2020: 89).

وقد كان مبدأ المسايرة نهج صانع السياسة الخارجية الأردنية مع السياسية الأمريكية، للحفاظ على استمرارية تلقي المعونات والمساعدات الأمريكية، نتيجة ضعف الموارد الاقتصادية في الأردن، وأمام ضعف الاقتصاد وتلقي المساعدات يجد صانع القرار مقيداً في عملية صياغته لتوجهات سياسته الخارجية، فإن أي اختلاف في التوجهات مع الدول المانحة يسبب في قطع المساعدات، لذلك انتهج صانع القرار والسياسة الخارجية الأردنية أمام هذا التحدي سياسة عقلانية نمطها المسايرة والمرونة والتكيف والتوازن والبعيدة عن المواجهة هدفها ضمان امنه واستقراره، (الوريكات، 2016: 58-59).

المبحث الثاني
هياكل صنع السياسة الخارجية الأردنية

تمهيد

تُعتبر عملية صنع القرار جوهر السلوك السياسي، فيرى هوبكنز" أن السياسة الخارجية، عبارة عن "نتاج عملية صنع القرار من قبل الأشخاص المعنيين" (الددا، 2019: 18)، وتوجهات السياسة الخارجية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأدوار السياسة الخارجية، فالأدوار تعكس مخاوف ومواقف الدولة تجاه العالم الخارجي، وهي أكثر تحديداً من التوجهات، لأنها تقود إلى السلوك والأفعال، وعرف "هولستي" الدور بأنه:" تعريف صانع السياسة الخارجية للقرارات والالتزامات والقواعد والأفعال الملائمة لدولته، والسلوكيات التي يتوجب عليه انتهاجها في مختلف الظروف والأوضاع" (غرايبة، 1998: 87).

ويرى مازن غرايبة أن الأدوار تنبع من التوجهات، وتعمل على توجيه سلوك الدولة وتعكس أهدافها الخاصة والعامة، وأن طبيعة التوجهات هي التي تحدد أنماط الأدوار التي تلعبها الدولة في سياستها الخارجية، وأن التوجهات وتحديد التفاعل بين الدولة مع الوحدات الدولية تتحدد من قبل صانع القرار فيها، فهو الذي يقرر درجة التفاعل وطبيعته مع النظام الدولي، وهم الذين يصيغون الأدوار لتحقيق الأهداف ضمن رؤيتهم (غرايبة، 1998: 87).

ويفرق الدكتور عبد الهادي التهامي بين " صنع قرار السياسة الخارجية" و"صنع السياسة الخارجية" و" تنفيذ السياسة الخارجية"، فيعرف صنع قرار السياسة الخارجية :" بأنه تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة مشكلة أو موقف معين، وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسؤولة عن توصيل المعلومات، والتقارير الكامنة والسليمة إلى أجهزة اتخاذ

القرار في التوقيت السليم والملائم"، أما "صنع قرار السياسة الخارجية: يعني تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة مشكلة أو موقف معين، وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية لأجهزة السياسية المسئولة عن توصيل المعلومات، والتقارير الكامنة والسليمة لصانع القرار في التوقيت المناسب"، ويعرف " تنفيذ السياسة الخارجية: بأنه تحويل القرارات والسياسات إلى برامج وآليات نشاطات ويرتبط بالتنفيذ تقييم النجاح أو الفشل (الوريكات، 2016: 34).

أما هيكل صناعة القرار فهي الأجهزة المسؤولة عن صناعة القرار واتخاذه وفق ترتيب معين للعلاقات والأدوار، وفي دول العالم الثالث ومنها الأردن ترتكز عمليات صنع القرار السياسي في أيدي مجموعة رئيسة تأخذ على عاتقها صناعة واتخاذ القرار السياسية (الددا، 2019: 21-22).

أولاً- الملك

هو الذي يمارس الدور الفعلي والرئيس في قيادة وتوجيه السياسة الخارجية الأردنية في المحيط الإقليمي والدولي، (خلف، 1998: 119-120)، وبموجب الصلاحيات الدستورية الممنوحة للملك، فهو رأس الدولة الذي يقود صياغة القرار السياسي، ويوجه السياسة الخارجية الأردنية، وهو صانع القرار فيها، وأنه صاحب دور حقيقي وهام في ذلك، لا ينافسه فيه أحد، وتتأثر عملية صنع القرار السياسي في الأردن بشخصية الملك، وخبراته القيادية، وحنكته السياسية، ومهاته وتجاربه وثقافته ومعتقداته الفكرية (خلف، 1998: 119)، (الددا، 2019: 22).

ويساعد الملك في صنع القرار مؤسسات مشاركة وفاعلة في صياغة القرار السياسي، وتقدم لصانع القرار المعلومات، وتنفذ توجهاته في تعزيز علاقات الأردن على الساحتين الإقليمية والدولية.

ثانياً- الأجهزة المساعدة لصانع القرار السياسي الأردني

1. الديوان الملكي

يُعتبر أقرب عناصر هيكل صياغة القرار إلى صانع القرار، وتكمن أهميته لقربه من الملك، وحلقة اتصال بين الملك والوزراء، ويلعب الديوان الملكي دوراً استشارياً للملك معتمدا على خبرة وشخصية رئيس الديوان والمستشارين السياسيين والعسكريين (الفاعوري، 2013: 31).

2. رئيس الوزراء

حدّد الدستور الأردني في المادة 1/45 صلاحيات ودور رئيس الوزراء بإدارة وتنفيذ الشؤون الخارجية للدولة، فهو بذلك يقوم بالاشتراك في تخطيط السياسة الخارجية، والتدخل في القضايا الخارجية التي تنعكس آثارها على الشؤون الاقتصادية والعسكرية، كما يقوم بالمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، ويتضح أن دوره محدود فيما يتعلق بصناعة القرار السياسي الأردني، فهو لا يتعدى تقديم المشورة غير الملزمة للملك، والعمل على تنفيذ قرارات الملك (الهزايمة، 2004: 188) (خلف، 1998: 124).

3. وزارة الخارجية

تقوم وزارة الخارجية بأدوار محددة كالمساهمة في وضع السياسة الخارجية للدولة وتنفيذها، وتجميع المعلومات من الخارج وتحليلها، ويكون دور وزير الخارجية تنفيذي ويخلو من المبادرة باتخاذ القرارات الخارجية المستقلة، (خلف، 1998: 125).

4. السلطة التشريعية

تُعد السلطة التشريعية طرفاً مهماً في عملية صنع القرار السياسي، وخاصة مع تقدم الديمقراطية في الأردن، وتبني مبدأ زيادة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار السياسي في

الدولة، وينص الدستور الأردني في المادة 24 على أن الأمة مصدر السلطات، وما دام مجلس النواب ممثلاً للشعب، فلا بد أن يكون له دور في السياسة الخارجية الأردنية، (المسيعدين، العويمر، 2018: 2-3).

كما أعطى الدستور الأردني السلطة التشريعية صلاحيات محدودة للمشاركة في صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية الأردنية، كدراسة المعاهدات والاتفاقيات والموافقة عليها، والمتعلقة بحقوق سيادية، وتجدر الإشارة إلى أن السلطة التشريعية أصبح لها دوراً فاعلاً في مجال السياسة الخارجية للدول، من خلال تشكيل الوفود للزيارات الخارجية للبرلمانات العربية والأجنبية، كذلك المشاركة في المؤتمرات البرلمانية العربية والإقليمية والدولية، والتي من الممكن أن تساعد على تعميق العلاقات وتوطيدها، كما يعتبر تشكيل لجان الأخوة والصداقة البرلمانية تقوم على تنمية العلاقات الثنائية بين الدول المعنية، وتوثيق روابط الصداقة مع المجالس المماثلة لها في مختلف الدول (المسيعدين، العويمر: 2018: 13-14).

ومن صلاحيات السلطة التشريعية في مجال السياسة الخارجية متابعة السياسة الخارجية، من خلال اللجان الدائمة المعنية بالسياسة الخارجية كالجنة الشؤون العربية والدولية، ومن مهامها متابعة السياسة الخارجية مع وزير الخارجية، ومناقشة بعض القرارات المتخذة في السياسة الخارجية، ودراسة المعاهدات والاتفاقات التي تختص بالسياسة الخارجية، وتنظيم العلاقات مع البرلمانات الأخرى، وإعداد مشروعات البيانات السياسية التي يصدرها المجلس، (المسيعدين، العويمر، 2018: 14)؛ (خلف،1998: 132-133).

ومن اللجان الأخرى التي لها دور في السياسية الخارجية لجنة فلسطين، وتنظر في التطورات السياسية المتعلقة بفلسطين، ومتابعة الأوضاع في القدس، والاهتمام بمكانتها وبالمقدسات، ومتابعة

ومعالجة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين والنازحين والمبعدين في الأردن. (المسيعدين، العويمر، 2018: 15).

5.الأجهزة العسكرية

تعتبر قيادة القوات المسلحة من الأجهزة المساندة والمشاركة في صناعة القرار والمنفذة للسياسة الخارجية الأردنية، وقد أعطاها الملك دوراً قيادياً دولياً من خلال أرادته بمشاركة القوات المسلحة بمهام حفظ الأمن والسلم الدوليين، ويسعى من ذلك إبراز دورها كأداة سلمية تتماشى مع الظاهرة العالمية (خلف، 1998: 134-135).

تقوم أيضاً دائرة المخابرات العامة من خلال واجباتها بالمساهمة المباشرة في مساعدة صانع القرار على صناعة واتخاذ القرارات السياسية المهمة على الصعيد الداخلي والخارجي، فكان في لها دور كبير من خلال تقديم المعلومات الأمنية في ظل التحديات والصراعات وانتشار ظاهرة الإرهاب وخطره على الأردن، وكذلك جمع المعلومات عن مختلف مناحي الحياة في الدول الأخرى وتزويد صانع القرار بها، ليتمكن صانع القرار من اتخاذ القرار المناسب في سياسته الخارجية (خلف، 1998: 136).

ثانياً: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأردنية

1. البعثات الدبلوماسية

وهي الجهاز الرئيسي الدائم لتمثيل الدولة في الخارج، وتنفيذ سياستها الخارجية، ومن ضمن واجباتها التي تخدم صناعة القرار الأردني توطيد العلاقات وخاصة التجارية والمالية، ورفد الأردن بمعلومات هو بحاجة إليها (خلف، 1998: 140).

وتعد البعثات الدائمة للأردن لدى المنظمات الدولية واحدة من البعثات الدبلوماسية، ويشير نظام وزارة الخارجية في المادة(8) إلى وظائف هذه البعثات، ومنها تنظيم العلاقات مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإقليمية والعربية والمؤتمرات الدولية (خلف، 1998: 141).

2. أفراد القوات المسلحة والأمن

قام أفراد القوات المسلحة والأمن والمخابرات بتنفيذ السياسة الخارجية الأردنية، من خلال مشاركتها بالمراقبة وحفظ السلام في دول عديدة من العالم، وقد كان ذلك تنفيذاً لقرار السياسة الخارجية الذي استند إلى ميثاق الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية من حيث استخدام القوات المسلحة للدول كقوات طوارئ دولية أو إقليمية لحفظ الأمن والسلم العالميين (خلف، 1998: 134، 142).

3. الدعاية والإعلام

حيث تعتبر الدعاية والإعلام أداة هامة في إدارة وتعزيز العلاقات الدولية بين الدول ونجد أن الدولة الأردنية تعتبر الإعلام سلطة رقابية رابعة لما له من دور كبير في توعية المواطنين وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة. (خلف،1998 :174-176).

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأردنية إقليمياً ودولياً في ضوء مشروع صفقة القرن

للتعرف على السياسة الخارجية الأردنية إقليمياً ودولياً في ضوء مشروع صفقة القرن لابد لنا من تسليط الضوء على ماهية صفقة القرن، ومضمون الصفقة، والموقف الإقليمي والدولي السياسي من هذه الصفقة، وسيتم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة محتويات هذا الفصل، كما يلي:

المبحث الأول

صفقة القرن ومضمونها

أولاً- ماهية صفقة القرن

اطلق مصطلح " صفقة القرن" بداية على الخطة التي وضعها مستشار الأمن القومي الإسرائيلي جيورا أيالند عام 2008م وفي دراستين نشرت الأولى بعنوان " إعادة التفكير بحل الدولتين"، ونشرت الثانية عام 2010م بعنوان " بدائل إقليمية لحل الدولتين"، وقد قدم فيهما شرح مفصلاً للصفقة والإغراءات للدول المشاركة في الصفقة، والحلول المقترحة، وقد أكد جيورا أيلاند فشل حل الدولتين، واستحالة الوصول إلى تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويرى أن الحل لن يكون إلا بإدخال الدول العربية كضامن وشريك مستفيد من التسوية (عبد المنعم، 2018: 5).

وقد أشار منتصر جرار في دراسته بعنوان " الاستراتيجية الفلسطينية في صد صفقة القرن ومواجهتها" إلى قول محمد أبو سعدة في دراسته" صفقة القرن قراءة في الأبعاد والسياسات"، فيقول: "أن مصطلح صفقة القرن ليس جديداً بل تردد سنة 2006م، عندما تم الحديث عن عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، وما عرف بتفاهمات أولمرت عباس، وهي اتفاقات، وفي عام

2017م تم طرح المصطلح من جديد من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وتوفير البيئة الإقليمية والدولية الداعمة للسعي في استكمال المخططات" (جرار، 2019: 7).

وقد جاءت خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لصفقة القرن نتيجة لعدة أسباب:

1. اسرائيلياً: تعاني إسرائيل من ضعف في المجتمع الإسرائيلي، كذلك صعود اليمين المتطرف وهيمنته على مفاصل القرار، والزيادة في أعداد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، وغيرها (حمامي، 2018، 6-9).

2. فلسطيناً: الوضع الصعب الذي تمر فيه فلسطين من خلافات داخلية وحالة الانقسام الفلسطيني، وشح المساعدات الخارجية، وانسداد أفق التسوية، والعزلة، والحصار الإسرائيلي لغزة، وتشتت الموقف العربي (حمامي، 2018: 10-11).

3. عربياً: شهدت معظم الدول العربية انتكاسة غير مسبوقة في التعامل مع القضية الفلسطينية، وانضمام قيادات هذه الدول للرئيس الأمريكي في تنفيذ الأجندة الإسرائيلية للحفاظ والمشاركة المباشرة في هذه الصفقة، للحصول على الدعم الأمريكي والإسرائيلي من أجل المحافظة على كراسيهم وغيرها (حمامي، 2018: 12-13).

4. أمريكياً: تنفيذ الرئيس الأمريكي ما وعد به في السياسة الخارجية، الحصول على تأييد الناخبين وضمان عودته إلى الرئاسة الأمريكية مرة ثانية، وضمان تدفق الأموال العربية لإدارته وغيرها. (حمامي، 2018: 14).

5. دولياً: يقف المجتمع الدولي عاجزاً عن مواجهة التوجه الأمريكي، واتخذ الاتحاد الأوروبي الحياد وعدم مواجهة أمريكا خوفاً من فرض عقوبات على حلفاءه. وغيرها (حمامي، 2018: 15).

ثانياً- مفهوم صفقة القرن

تدل كلمة " صفقة" في اللغة العربية على دلالة العقد والبيع، وفي ارتباطها بـ صفقة القرن فتحمل دلالة الشراء والبيع والتجارة، وفي معناها اللغوي السياسي فهي مؤشر لطبيعة فكرة التسوية والحل الذي تحمله صفقة القرن، أي البيع والمتاجرة في القضية الفلسطينية (جرار، 2019: 6).

وصفقة القرن التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتاريخ 2020/1/28م هي الخطة التي طرحها ترامب للسلام وإنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وتهدف بشكل رئيسي إلى توطين الفلسطينيين في وطن بديل، خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنهاء حق اللجوء للاجئين الفلسطينيين في خارج فلسطين" ، وأن تخضع أكثر من 30% من مساحة الضفة الغربية ما عدا القدس الشرقية للسيادة الإسرائيلية، (تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020: 5).

ويشير مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات الذي يتناول مواضيع تقدير الشأن الفلسطيني أن صفقة القرن هي " أقرب إلى حزمة أفكار إسرائيلية أعدها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مقَّدمة في ثوب أمريكي، كما أشار إلى ذلك شاؤول أرئيلي في مقال له في جريدة هآرتس في تموز/ يوليو 2018 من أفكارها المسربة، ولعل بعضا يمكن إرجاعه إلى ما طرحه في سنة 2010 جيورا آيالند (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقدير استراتيجي 108، 2018: 2).

ويتكون الطاقم الذي يعمل على إنجاز صفقة القرن من ديفيد فريدمان السفير الأمريكي في إسرائيل، وجاريد كوشنر صهر ومستشار الرئيس الأمريكي والمبعوث الأمريكي لعملية السلام في الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات ممثل مكلف في المفاوضات الدولية، وجميعهم تربطهم علاقة بالرئيس الأمريكي ويعملون للخطط السياسية (جرار، 2019: 6).

ثالثاً- مضمون صفة القرن

حسب ما ورد في بعض الدراسات والتقارير فإن أبرز مضامين الخطة الأمريكية أو صفقة القرن يمكن أن تتلخص في:

1. أن تخضع أكثر من 30% من مساحة الضفة الغربية ما عدا القدس الشرقية للسيادة الإسرائيلية، وتتوزع النسبة على مناطق من غور الأردن وشمال البحر الميت وتشكل 23% من مساحة الضفة الغربية، بالإضافة إلى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وبالتالي تكون النسبة 42% من مساحة الضفة الغربية.
2. عمل كيان سياسي فلسطيني في مناطق المعازل التي لا يربط بينها شيء سوى اسم الدولة، والتي ستكون معظمها في إسرائيل، واصطناع قدس جديدة مركزها أبو ديس للفلسطينيين، وقد وضعت إسرائيل شروطاً للاعتراف بهذا الكيان وهي: لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين، اعتراف الفلسطينيين بالسيادة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة غرب نهر الأردن، والحفاظ على القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمة أبدية لإسرائيل، وبقاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وشرعت المستوطنات القائمة، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية في مساحات واسعة من الضفة الغربية.
3. لن يكون للفلسطينيين جيش عسكري، وإنما قوة أمنية تحافظ على الأمن الداخلي.
4. اعتراف العالم بدولة إسرائيل دولة قومية لليهود، والاعتراف بالكيان الفلسطيني دولة قومية للشعب الفلسطيني.
5. التركيز على السلام الاقتصادي، وتوفير فرص جديدة ومستقبلية للأجيال، وخطة اقتصادية جديدة واستثمارات ضخمة تمتد للشعبين الأردني والمصري، وأن هذه الخطة تؤدي إلى تحقيق السلام في المنطقة.

6. تطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية، وتهميش القضية الفلسطينية، وايجاد موافقات من مصر والأردن والسعودية على الصفقة.
7. إنشاء تحالف عربي إسرائيلي ضد إيران من جهة، وتيارات الإسلام السياسي والقوى الثورية في المنطقة من جهة أخرى (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقدير استراتيجي 108، 2018: 3-4) (جرار، 2019: 8-11) (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020: 5، 11).

وقد كشفت إدارة ترامب عن الجزء السياسي من خطة السلام للشرق الأوسط، وإشراك بعض الدول العربية بشكل علني من خلال ورشة المنامة التي عُقدت في البحرين حول خطة السلام وقدمّت اقتراحات تضمنت استثمارات ومشاريع بنية تحتية في فلسطين بقيمة 50 مليار دولار، وأشارت الوثيقة إلى القدس على أنها "العاصمة الموحدة لإسرائيل"، لكنها تحدثت أيضًا عن قيام دولة فلسطينية جديدة منزوعة السلاح في غزة وحوالي ثلثي أراضي الضفة الغربية. (عبدالعزيز، 2020: https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum)

(صوالحة، 2020: https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum)

ويمكن القول أن ما ورد في صفقة القرن يعتبر بالنسبة للسياسة الخارجية الأردنية هو استغناء أميركيا عن كشريك في الملف الفلسطيني، والإبقاء عليه كجهة منفذه فقط، لذلك ترى السياسة الخارجية الأردنية نفسها خارج هذه المعادلة التقليدية، فترامب لا يؤمن بالشراكة إلا بمنطق الصفقات، واليمين الإسرائيلي غير مقتنع عمليا بحل الدولتين وهو بهذا لا يحتاج طرفا آخر يشاركه. وبالتالي، لا يحتاج وسيطا للتواصل معه، وقد أظهرت بعض الدول العربية دعمها للصفقة من دون الأردن، مما شكل تحدياً كبيراً للأردن في مواجهة صفقة القرن (العلي، 2020: https://www.alaraby.co.uk/).

ولعل أبرز ما يواجه الأردن في هذه الصفقة هو تصريحات نتنياهو بضم غور الأردن تحت السيادة الإسرائيلية، وهي إشارةً مهمةً يجب أخذها بعين الاعتبار بشأن خطورة ضم غور الأردن بالنسبة للأردن (الأراضي المحاذية للنهر من ضفته الغربية). فهي تقطع أي تواصل جغرافي مباشر بين الأردن وفلسطين بريًا وبحرياً، وأن هذه الخطوة تعد عمليا إنهاء حل الدولتين، والتخلص من فكرة الدولة الفلسطينية، ثم تصفية القضية الفلسطينية، من خلال الضغط على فلسطينيي الضفة الغربية بكل الوسائل وترحيلهم للخارج وخصوصا الأردن، ثم التفكير بإقامة الدولة الفلسطينية في الأردن (العلي، 2020: https://www.alaraby.co.uk/).

رابعاً- مواقف العربي والدولي من صفقة القرن

1. الموقف الرسمي الفلسطيني:

أجمع الفلسطينيون شعباً وقيادةً على رفض الخطة الأمريكية للسلام أو صفقة القرن، والإصرار على إفشالها وعدم قبول تفاصيلها، وقد أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الرفض المتكرر لصفقة القرن، وقد وصفها الشعب الفلسطيني بأنها صفقة مخزية وغير منطقية، وأنها صفقة لتصفية القضية الفلسطينية، وقام الفلسطينيون بالتعبير عن رفضهم لها من خلال المسيرات الاحتجاجية في المدن الفلسطينية، وفي قطاع غزة كانت مسيرات العودة الكبرى التي انطلقت منذ 2018/3/30م واستمرت لأسابيع عديدة لها دوراً كبيراً في تأجيج الغضب ضد الاحتلال الإسرائيلي، وإيجاد بيئة ملائمة معادية لصفقة القرن وإفشالها.(جرار، 2019: 12، 15، 16)(مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقدير استراتيجي 108، 2018: 10).

2. الموقف الرسمي الأردني

أكد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين والشعب الأردني موقف الأردن الرافض لصفقة القرن، وأن الصفقة تنسف معاهدات السلام مع الجانب الإسرائيلي، وأكد على حل الدولتين لتحقيق السلام العادل، وأكد على موقف الأردن الثابت تجاه القضية الفلسطينية بإقامة دولة فلسطين على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وألا يكون حل مشاكلهم على حساب الأردن (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقدير استراتيجي 108، 2020: 4).

3. الموقف العربي

بعد أن تم كشف الجانب السياسي للخطة خلال ورشة البحرين تباينت ردود الفعل العربية منها: داعمين ومؤيدين بتحفظ وهي مصر والسعودية والإمارات والبحرين وعُمان وقطر والمغرب، وأخرى معارضين كالأردن وفلسطين والعراق والجزائر ولبنان واليمن، ومجموعة ملتزمة الصمت كتونس وليبيا (عبد العزيز، 2020).

اتصفت مواقف بعض الدول العربية بأنها غير واضحة المعالم، حيث أظهرت بعض الدول الخليجية حماسها للخطة الأميركية وخاصة السعودية، والذي أخذ بالتراجع منذ نيسان 2018م، عندما استقبلت السعودية مؤتمر القمة العربية واسمته قمة القدس، وقد أعطت للقدس اعتباراً خاصاً، في حين اعتبرت الإمارات العربية أن الخطة الأمريكية للسلام هي نقطة في عودة المفاوضات لتحقيق السلام، وأظهرت مصر نفيها لإمكانية التنازل عن أجزاء من سيناء لصالح صفقة القرن، كما أكدت الدول العربية رفضها التنازل عن القدس الشرقية، والتمسك بالمبادرة العربية أساساً للتسوية السلمية، وقيام الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967م (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018: 9)، أما قطر فقد طالب بدولة فلسطينية "ضمن حدود 1967،

تشمل القدس الشرقية، وعودة للفلسطينيين إلى أراضيهم (عبد العزيز، 2020: https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum).

ومن خلال ما سبق يتضح أن السياسة الخارجية الأمريكية هي الدولة الراعية والداعمة للسياسة المتطرفة لإسرائيل في المنطقة، وأكثر الدول تقديماً لتصورات ومشاريع تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على حساب الشعب الفلسطيني، فقد تقدمت الولايات المتحدة بأكثر من (20) مشروعاً منذ عام 1917م، وآخرها خطة السلام الأمريكية مؤخراً والتي عرفت بـ "صفقة القرن" عام 2020م، والمتتبع لهذه المشاريع يجدها مشاريع أمريكية– إسرائيلية غايتها فرض الأمر الواقع وبما يخدم الطرف الإسرائيلي على حساب الشعب الفلسطيني، وحسب ما تضمنته هذه الصفقة فإن ذلك يعد انتصاراً لإسرائيل على حساب القضية الفلسطينية، بتخلي إدارة ترامب عن موقف حل الدولتين، وإقرار الدولة اليهودية الواحدة وعاصمتها القدس الموحدة، واعتبار الفلسطينيين أقلية عاجزة ترتب أوضاعها ضمن نطاق دويلة فلسطينية تقام في قطاع غزة وعلى مساحة صغيرة من أراضي الضفة الغربية، وفي الواقع إن هذه الصفقة ليست صفقة سلام بل هي مشاريع تصفية للقضية الفلسطينية لافتقادها المشروعية القانونية،؛ حيث أنها لم تستند للقوانين والمواثيق الدولية ومخالفة لقرارات الأمم المتحدة (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020: 5).

كما أن السياسة الإسرائيلية تسعى لزج الدول العربية في التسوية وتحميلها أعباء الحل، وخروج إسرائيل من تحمل المسؤولية أمام المجتمع الدولي، وتغيير نهج التفاوض من التسمية الثنائية إلى متعدد الأطراف، وهذا النهج كانت الدول العربية ترفضه، ولا تتبنى الملف الإسرائيلي والظهور ضد الفلسطينيين وخاصة مصر والسعودية (عبد المنعم، 2018: 6).

4. موقف الاتحاد الأوروبي

حسب ما ورد في موقع " عربي بوست" مقالة بعنوان" صفعة لـ "صفقة القرن".. 5 دول أوروبية ترفض خطة ترامب، وفي جعبتها خيار آخر تخشاه إسرائيل"، وتشير إلى أن الموقف الأوروبي موحداً يرفض صفقة القرن، وأنهم ملتزمون بالتوصل عن طريق التفاوض إلى حل يتضمن قيام دولتين على أساس حدود عام 1967م، ويشمل مبادلة الأراضي تبادلاً متكافئاً، ويتضمَّن دولةً إسرائيلية ودولةً فلسطينية ديمقراطية مستقلة مجاورة ذات سيادة وقابلة للحياة تعيشان جنباً إلى جنبٍ في سلامٍ وأمن واعتراف متبادل، غير أن المبادرة الأمريكية تنحرف عن هذه المعايير المتفق عليها دولياً (عربي بوست، 2020: https://arabicpost.net/).

وفي خصوص خطة الضم الإسرائيلية يقول الاتحاد الأوروبي يقول في هذا الصدد: " إن ضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أراضي القدس الشرقية، يُشكِّل خرقاً للقانون الدولي، ويقوِّض صلاحية حل الدولتين، ويتحدى فرص تحقيق السلام العادل الشامل الدائم. وبناءً على التزامنا بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذه القضية، فإننا لا نعترف بسيادة إسرائيل على الأراضي المحتلة منذ عام 1967" (عربي بوست، 2020)، ويتجه الموقف الأوروبي في الآونة الأخيرة بصورة ملحوظة إلى مناقشة خيار فرض عقوبات على إسرائيل، في حال أقدمت على الضم بصورة فعلية (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020: 11).

5. موقف روسيا من الصفقة

يذكر رامي القليوبي في مقال نشر بتاريخ 2020/5/23 في موقع العربي الجديد عنوانها" مباركة روسية ضمنية لـ"صفقة القرن"، أن هناك ثمّة إجماع بين الخبراء الروس على استبعاد احتمال ذهاب موسكو إلى ما هو أبعد من الإدانة اللفظية لإسرائيل، لانتهاك القانون الدولي، دون أن تلقي "الصفقة" بظلالها على العلاقات الروسية الإسرائيلية، وقد أجرى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف اتصالاً هاتفياً بنظيره الإسرائيلي غابي أشكينازي، وأكد له استعداد بلاده لمواصلة دعم إعادة إطلاق عملية السلام مع غيرها من أعضاء رباعي الوسطاء الدوليين عبر الحوار المباشر بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كما أكد رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الاتحاد (الشيوخ) الروسي في تصريحات لوكالة "نوفوستي"، استعداد روسيا للوساطة بين الأطراف المعنية، مع تنديده بـ"صفقة القرن" التي وصفها بأنها "محكوم عليها بالفشل"، كونها لا تراعي مصالح الطرف الفلسطيني وتتعارض مع القرارات الأممية الخاصة بالتسوية الشرق أوسطية، (العربي الجديد، 2020: https://www.alaraby.co.uk/).

وأشارت الصحافية الروسية المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط، ماريانا بيلينكايا في حديثٍ لـ "العربي الجديد"، أن "روسيا تندد بضمّ الأراضي الفلسطينية مثلما نددت بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، لكن بيانات الإدانة الروسية تحمل طابعاً تحذيرياً، ولا تؤثر على الوضع، في ظلّ عدم توفر آليات للضغط على إسرائيل، بل ستواصل موسكو اتصالاتها مع تل أبيب". (العربي الجديد، 2020: https://www.alaraby.co.uk/).

6. موقف الصين من الصفقة

أكدت الصين أن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحل الدولتين، ومبدأ الأرض مقابل السلام وغيرها من الإجماع الدولي، "تشكل الأساس لحل القضية الفلسطينية"، وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، رداً على إعلان ما يسمى بـ"صفقة القرن" التي أعلنها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أنه "ينبغي لدى الحديث عن أي حل للقضية الفلسطينية، الاستماع إلى آراء ومقترحات الأطراف الرئيسية، خاصة الجانب الفلسطيني"، وأضاف "ينبغي التوصل إلى اتفاق من خلال الحوار والتفاوض على قدم المساواة، ما سيساعد على دفع التسوية الشاملة والعادلة والدائمة للقضية الفلسطينية"، وشدّد المتحدث على "ضرورة احترام القرارات الدولية ذات الصلة"(موقع الخبر، 2020: https://www.elkhabar.com/).

المبحث الثاني
السياسة الخارجية الأردنية إقليمياً في ضوء مشروع صفقة القرن

في هذا المبحث سيتم معرفة السياسة الخارجية الأردنية المتبعة إقليمياً ودولياً في ضوء مشروع صفقة القرن، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- السياسة الخارجية الأردنية المتبعة إقليمياً في ضوء مشروع صفقة القرن

نهجت القيادة السياسة الأردنية في سياستها الخارجية على الساحة الإقليمية نهج الوسطية والتوازن مع الدول العربية، منطلقاً من رسالة القومية التي تمسكت بها قيادته السياسية، والمبادئ التي نادى بها العرب في نهضتهم القومية الحديثة، وقد سارت السياسية الخارجية إلى مساندة الشعوب العربية كلما تعرضت للأخطار، وفي نضالها من أجل الحرية والاستقلال، والحفاظ على التكامل العربي والسياسي للدول العربية، وحماية الأمن الإقليمي، وترى السياسية الخارجية الأردنية أنه لا بد من التضامن العربي والتوحد ضد التدخلات الأجنبية، ويعزز الأردن ذلك باهتمامه بمؤسسات العمل العربي المشترك، وخاصة الجامعة العربية، والعمل بموجب الميثاق العربي، وقرارات المؤتمرات العربية، والتمسك بعلاقات حق الجوار للدول العربية، وحل القضايا العربية واحتوائها ضمن إطارها العربي، وتجسد نهج السياسة الخارجية الأردنية في تحقيق المنعة وتحسن الأحوال الاقتصادية؛ نتيجة المساعدات العربية الممنوحة للأردن، كما حققت مكاسب ثقافية وعسكرية كبيرة، وبرزت صورته على الصعيدين الإقليمي والدولي(محافظة، 1998: 80-81)، (تليلان، 2000: 65-67).

كما ركزت السياسة الخارجية الأردنية إقليمياً على محورين هما التضامن العربي والقضية الفلسطينية، وفي التغيرات العالمية التي تؤثر على الإقليم العربي، وقد مارست دورها في إبراز

القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً، والنظر إليها كقضية عربية مشتركة، وأن ما تعرض ويتعرض له الشعب الفلسطيني من ضياع الحقوق والتشتت ما هو إلا حالة غير عادلة ضد كل العرب (تليلان، 2000: 58).

وترى السياسة الخارجية الأردنية والقيادة السياسية أنه طالما لم يتم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، فستبقى مصدر قلق للأمن الأردني والإقليمي، وهذا يجعل الأردن وقيادته السياسية يستمران بالتزامها القومي والتاريخي والديني تجاه القضية الفلسطينية، وتربط مستقبلها بمستقبل الشعب الفلسطيني، وتصر على تحقيق الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، ودعمها المستمر للفلسطينيين حتى تحقيق قيام الدولة الفلسطينية على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية. (العزام، 1998: 64-65).

لذلك ركزت السياسة الخارجية الأردنية جهودها على تحقيق تضامن إقليمي ومساندة عربية لمواجهة الخطر الإسرائيلي، لأنها تدرك أن إسرائيل لن تقوم بأي تسوية للقضية الفلسطينية دون إجماع عربي، ويرفض الأردن أي حل أو تسوية دون مشاركة الفلسطينيين فيها (تليلان، 2000: 70-71).

ونظراً للظروف الإقليمية وموقع الأردن الجغرافي المجاور لإسرائيل الذي يثير قلق الأردن، والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والانقسام السياسي الذي تعيشه الدول العربية، وسوء العلاقات العربية - العربية، تسعى إسرائيل لتصفية القضية الفلسطينية وإفشال حل الدولتين، من خلال الخطة الأمريكية للسلام، والتي تعرف بـ "صفقة القرن"، كل هذا يشكل تحدياً كبيراً للقيادة السياسية والسياسة الخارجية الأردنية، لذلك تجد القيادة السياسية الأردنية لزاماً عليها القيام بدورها السياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، بالعمل على إعادة توجيه البوصلة العربية إلى القضية المركزية

للعرب (القضية الفلسطينية)، وإيجاد حل شامل وعادل، يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018: 14-15).

كما تقوم القيادة السياسية الأردنية بدورها السياسي من خلال اعتباره الوصي الشرعي على المقدسات في القدس، ومسؤوليته تجاه اللاجئين والنازحين من أبناء الشعب الفلسطيني الذين شاركهم الأردنيون المعاناة والآلام واقتسموا معهم لقمة العيش وقدموا لهم كل الدعم المعنوي والمادي في حدود الإمكانات، ومساعدتهم في التأكيد الدائم على حق العودة وتقرير المصير (قطيشات، 2016: 77).

وتواجه اليوم صانع القرار السياسي والسياسية الخارجية الأردنية تحدياً خطيراً مع إعلان صفقة القرن والخطة الإسرائيلية لضم أكثر من 30% من مساحة الضفة الغربية ماعدا القدس الشرقية للسيادة الإسرائيلية، وتتوزع هذه النسبة على مناطق من غور الأردن وشمال البحر الميت، والتي تشكل 23% من مساحة الضفة الغربية، كما تشمل جميع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة عام 1967م، ومستوطنات القدس الشرقية، وقد مهدت إسرائيل إلى ذلك منذ عام 1967م، وقد قامت بنقل اليهود ما يقارب 700 ألف مستوطن، إلى هذه الأراضي، ويعتبر ذلك مخالفة للقانون الدولي وتخالف المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على القوة المحتلة نقل سكانها إلى المناطق المحتلة (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020: 5).

ويمتد غور الأردن على طول مجرى نهر الأردن إلى شمال البحر الميت بمحاذاة الحدود الأردنية، ويسكنه قرابة 65 ألف مواطن فلسطيني، أما عدد السكان الفلسطينيين في مناطق الضم فيشكل حوالي 400 ألف مواطن، وإذا تم تنفيذ خطة الضم ربما ستقوم إسرائيل بتهجرهم إلى

الأردن، وهذا سيزيد من معاناة الأردن بزيادة عدد اللاجئين، وكذلك معاناة الفلسطينيين في التضييق عليهم وسلبهم حقوقهم (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020: 6-11).

وترى السياسة الخارجية الأردنية أن هذه الخطة تشكل أزمة في العلاقات الأردنية – الإسرائيلية، وأن الخلاف لن يكون بسبب الحدود فقط، بل في تهديدها لمصالح الأردن العليا، وإفشالها حل الدولتين، والإخلال بالوضع القائم في الضفة الغربية، الذي سيؤدي إلى تهجير للفلسطينيين من أراضيهم إلى الأردن، وتحويل الأردن لوطنٍ بديل للاجئين الفلسطينيين (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020 :12).

واعتبرها صانع القرار السياسي ضربة للسياسة الأردنية الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، والتي تبنتها إلى أن يتحقق السلام العادل والشامل، وإقامة الدولة الفلسطينية على ترابه، وعودة اللاجئين والنازحين، واستراتيجياً تشكل تهديداً للمرتفعات الأردنية المقابلة لمناطق الضم، والتي كانت هدفاً لهم في معركة الكرامة عام 1968م، كما أن تواجد الإسرائيليين في الغور والبحر الميت يشكل تهديداً استراتيجياً وأمنياً له، ويهدد حقوقه الاقتصادية في المنطقة، وانتهاك سيادة الأردن والدول المحيطة في ظل سياسة إسرائيل التوسعية، وتعتبر الأردن خطوة الضم يحرمها من التبادل التجاري مع المناطق الفلسطينية، ومن استخدام المعابر بينهما، والأهم من ذلك فقدانه موقعه كوصي على المقدسات الإسلامية (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020، 12)، (مركز الزيتونة لدراسات الشرق الأوسط، 2020: 3-4).

وقد قامت السياسة الخارجية الأردنية متمثلة بجلالة الملك عبد الله الثاني في طرح القضية الفلسطينية أمام المجتمع الدولي، لمساعدة الشعب الفلسطيني باستعادة كامل حقوقه، وبقيم دولته المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية، وقد أكد على

ذلك في خطابه أمام مجلس النواب التاسع عشر عام 2020م، كما قال:" ولم نتوانَ يوماً عن الدفاع عن القدس ومقدساتها وهويتها وتاريخها فالوصاية الهاشمية على المقدسات، فالقدس هي عنوان السلام ولا نقبل أي مساس بوضعها التاريخي والقانوني والمسجد الأقصى كامل الحرم القدسي الشريف لا يقبل الشراكة ولا التقسيم، ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه العادلة والمشروعة" (الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين: https://kingabdullah.jo/).

ونتيجة السياسة الإسرائيلية وصفقة القرن كان تواجه العلاقات الأردنية – الإسرائيلية تراجع كبير، وقد عبر عنها الأردن بعدم تجديد ملحقي الباقورة والغمر* وفرض السيادة الأردنية عليهما في 21 تشرين الأول 2018م، كما كان القرار رداً على الممارسات الإسرائيلية في القدس، وجاء منسجماً مع الرأي العام، الغاضب من هذه الممارسات. (الددا، 2019: 18).

وتقوم السياسة الخارجية الأردنية بدور نشيط وفعال لإعادة المفاوضات الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي وبمشاركة عربية، وإطلاق حوار جاد بين الطرفين، خاصة أن خطة الأمريكية للسلام قد دعت إلى وجوب الشروع في مفاوضات مباشرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني ضمن إطار حل الدولتين وهو الحل الذي يتبناه الأردن (صوالحة، 2020).

ويكمن القول أنه مهما بلغت الضغوط على الأردن بسبب صفقة القرن فإنها لن تؤدي إلى تغيير الموقف الأردني، وعكس ذلك يعني انتحاراً سياسياً لهذا البلد ولقيادته، وستتحول مشكلة الفلسطينيين إلى مشكلة الأردن، بالتالي فإن وجد الأردن نفسه في النهاية مضطراً لدفع ثمن موقفه فسيدفعه أياً كانت العواقب.

ولمواجهة صفقة القرن وخطة الضم تتجه السياسة الخارجية الأردنية لتحشيد مواقف الدول العربية والإسلامية باتجاه الرفض، بالرغم من إشراك الإدارة الأمريكية وإسرائيل الدول العربية في

التسوية وخاصة (الخليجية ومصر)، حتى توفر الغطاء العربي اللازم للتسوية، ويتزامن انهيار في النظام الإقليمي العربي، وتراجع دور العراق وسورية ومصر التي مثّلت تاريخياً لاعباً مهماً في القضية الفلسطينية، ما يعني أن الفرصة سانحة اليوم أمام الإدارة الأميركية وإسرائيل للضغط على الفلسطينيين والأردن للقبول بما يحدث، وإن لم يكن رسمياً فواقعياً" (الجنيدي، 2020: https://www.aa.com.tr/).

وبالتالي تواجه السياسة الخارجية الأردنية الأردني تحدياً كبيراً؛ نتيجة فقدانه الدعم العربي الكبير للقضية الفلسطينية خاصة في ظل رئاسة ترامب لأمريكيا، وتغير الأهمية الجيواستراتيجية للأردن في ظل الإدارة الأمريكية الحالية، أمّا اليوم نرى أصبحت علاقات الدول العربية (مصر والسعودية والإمارات والبحرين مثلاً) مفتوحة مع الإدارة الأمريكية، وخاصة في ظل اتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية التي حدثت مؤخراً والمحفوفة بالرعاية الأمريكية (المجالي، 2020: 82).

وتتجه السياسة الخارجية الأردنية إلى إقامة تحالفات إقليمية، فقد ظهرت مساعٍ أردنية لتعزيز العلاقات الأردنية مع بعض الأطراف الإقليمية مثل تركيا وقطر والعراق ومصر، بهدف تكوين كتلة معارضة "لصفقة القرن" وضمان الدعم السياسي والدعم الاقتصادي ومواصلة الوصول إلى مصادر الطاقة، في حالة حدوث أزمة في علاقتها مع الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، (مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات، 2020: 9-10).

وتسعى السعودية إلى زيادة النفوذ بشأن رعاية المقدسات الإسلامية، ويشير إلى ذلك "صالح النعامي" في مقالة له حسب "دراسة إسرائيلية: السعودية تسعى لانتزاع الإشراف على مقدسات القدس" إلى إن "سعي السعودية لانتزاع الإشراف على الأماكن المقدسة في القدس من الأردن،

يهدف إلى تعزيز قدرة الرئيس الأميركي دونالد ترامب على دفع خطته لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، التي يطلق عليها "صفقة القرن". (النعامي، 2018).

ثانياً- السياسة الخارجية الأردنية المتبعة دولياً في ضوء مشروع صفقة القرن

جاء مشروع "صفقة القرن" بعد مفاوضات طويلة بين المستشار الرئيس الأمريكي كوشنير، ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، والتي أعلن عنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتاريخ 2020/1/28 والمعروفة بـ "خطة السلام الأمريكية" أو "صفقة كوشنير" أو "صفقة القرن"، متجاوزا على الشرعية الدولية والقانون الدولي، واعتبرتها السياسية الخارجية الأردنية والسلطة الفلسطينية تصفية للقضية الفلسطينية من خلال الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل وإنكار حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم وضم المستوطنات في الضفة الغربية وغور الأردن إلى إسرائيل. (مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2018: 1-2).

وقد طرحت الإدارة الأمريكية "صفقة القرن" على أنها مبادرات تسوية، من أجل دفع الدول العربية ودول العالم الأخرى الى القبول بالواقع، المتمثل بنقل السفارة إلى القدس، والاعتراف بسيادة إسرائيل على القدس، كما قامت بإغلاق ملف اللاجئين الفلسطينيين، وإغلاق الأونروا، وفي ضغطه على الدول العربية في توطين اللاجئين، وإلغاء صفة اللاجئ عنهم، وقد حاول جاريد كوشنير الضغط على الأردن، من خلال إلغاء صفة اللاجئ عن مليوني لاجئ فلسطيني ممن يحملون جوزات سفر أردنية، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018: 6-7).

لذلك حاولت القيادة السياسية الأردنية توظيف الدبلوماسية دون أن تقبل بصفقة القرن في سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة، حيث أكد الأردن مشدداً على أنه لا يمتلك إلا أن يرفض الصفقة كونها تضر بالمصالح الأردنية والفلسطينية على حد سواء، حيث أشار وزير الخارجية

السابق "مروان المعشر" أن الولايات المتحدة بدأت باتخاذ خطوات خطيرة لتنفيذ الصفقة عبر محاولة سحب ملفات رئيسية من أي اتفاق مستقبلي، وهي القدس واللاجئون وقطاع غزة، والتفاوض فقط على الباقي "ووصف حل الصفقة بأنه تصفية للقضية الفلسطينية، ورضوخ كامل لإسرائيل. وقد نهجت السياسية الخارجية الأردنية إلى إظهار القضية الفلسطينية وأثرها على استقرار منطقة الشرق الأوسط في المحافل الدولية، وخاصة أمام الإدارة الأمريكية، وقد التقى الملك عبد الله الثاني بن الحسين بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب أكثر من مرة، وقد أكد على أهمية التزام الإدارة الأمريكية بتحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط وفقا لحل الدولتين"(جرار، 2019: 10-11).

ويأتي ذلك تأكيداً على موقف الاردن الثابت تجاه القضية الفسطينية، وتحقيقاً لسلام العادل الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود سنة 1967م، وأن معالجة جميع قضايا الوضع النهائي بما فيها الحدود واللاجئين والقدس يعد الشرط الأساس لتحقيق السلام الدائم الذي ترتضيه الشعوب وتدافع عنه (الفايز، 2013: 25).

وكانت السياسة الخارجية الأردنية والقيادة السياسية قد أعلنت موقفها برفضها الخطة الأمريكية للسلام، بجميع مضامينها، في حين يرى عبد الله صوالحة في مقالة له بعنوان " مواجهة تحديات صفقة القرن التي أعدها ترامب" أن الأردن لم ترفض الخطة بشكل مباشر إلا أنها تمسكت ببعض التحفظات حيث أصرت على إبقاء بعض الشروط لأي اتفاقية سلام جديدة مع إسرائيل، ويظهر موقف القيادة الأردنية من الصفقة من خلال قول الملك عبدالله الثاني بن الحسين على "قناة المملكة" معلقاً على الخطة الأمريكية قائلًا: "موقفنا معروفٌ جدًّا. لن نوافق على أي اقتراحات تأتي على حسابنا". (صوالحة، 2020) (مركز الزيتونة لدراسات الشرق الأوسط، 2020: 2-3).

كما استنكرت السياسة الخارجية الأردنية ما قامت به الإدارة الأمريكية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، واعترافها الرسمي بسيادة إسرائيل على القدس، واعتبرت القيادة السياسية الأردنية هذا القرار بمثابة سحب الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية في القدس منها، لذلك كان عليها أن تبحث عن إجماع عربي إسلامي باستمرار الوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس، وقد اتخذت قرار موافقتها بحضور القمة الإسلامية في تركيا (إسطنبول)، وقد أعلن جلالة الملك عبد الله الثاني رفضه لقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وقال في كلمته :" إن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل قرار خطير تهدد انعكاساته الأمن والاستقرار ويحبط جهود استئناف السلام"، وقد صدر عن المؤتمر استمرار الوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس، (حجازين، 2020: 89).

وترى السياسة الخارجية الأردنية التي أبدت عدم موافقتها على بنود صفقة القرن، أنها تتعرض لضغوط أمريكية– إسرائيلية– عربية(حلفاء أمريكا) من خلال فرض المزيد من الضغوط الاقتصادية ووقف المساعدات؛ حيث قام الرئيس الأمريكي ترامب بوقف المساعدات الأمريكية لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) والبالغة 350 مليون دولار عام 2018، وكون الأردن المستضيف الأكبر للاجئين الفلسطينيين وفي الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد الأردني من حالة ركود ومديونية كبيرة مما شكل أعباء إضافية على الاقتصاد الأردني (صوالحة، 2020).

لذلك نهجت السياسة الخارجية الأردنية في مواجهة مع هذه الصفقة نهج الوسطية، لأنها تدرك خطورة الوضع الاقتصادي في الأردن، والخيار الآمن لذلك تجنب الصدام مع الإدارة الأمريكية، لذلك عملت على الفصل بين ملف خطة السلام وملف العلاقات الاقتصادية والأمنية، والحفاظ على الشراكة الأمريكية في محاربة الإرهاب، والتعاون الأمني (صوالحة، 2020).

في حين يرى بعض السياسيين الأردنيين أنه في حال فرض عقوبات اقتصادية على الأردن، ستكون العقوبات أخف وطأة من قبول صفقة ستنجم عنها تصفية القضية الفلسطينية، وإلحاق أضرار بالأمن القومي الأردني، وذلك لأنه هناك حادثة مشابهة لهذا الواقع مماثلة شهدتها الأردن بعد فرض عقوبات اقتصادية عليها، وقطع جميع المساعدات الخليجية والأمريكية، نتيجة موقف قيادتها وشعبها الرافض لدخول قوات التحالف الدولية بقيادة أمريكيا، لشن الحرب على العراق عام 1990م، (محافظة، 1998: 82).

كانت العلاقات الأردنية مع أوروبا بشكل عام وبريطانيا بشكل خاص مظلة حماية دولية لها من الأطماع الإسرائيلية، ومصدراً مهماً من مصادر الدعم الاقتصادي والعسكري، كما أنها أقامت علاقات متوازنة مع روسيا والصين، ويعد الأردن حليفاً لهذه الدول في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب، غير أن الأردن يواجه تحديات جديدة في ضوء ما يتعلق بصفقة القرن، فتحاول السياسة الخارجية الأردنية تنويع خيارتها الدولية وخاصة مع روسيا والصين لتخفيف العبء عليها بسبب الخلافات السياسية مع أمريكيا، ويتوقع أن تشهد العلاقات الأردنية الصينية تطوراً على الصعيد الاقتصادي، وتقدماً عسكرياً وأمنياً مع الجانب روسي، وذلك للدور المحوري الذي تلعبه الأردن في المنطقة لمواجهة الإرهاب، ويوازي ذلك استمرار العلاقات الأردنية مع الاتحاد الأوروبي وبريطانيا للمحافظة على تحالفه معها، ومن هنا ما تزال هذه العلاقات محدّدًا أساسيًّا في رسم السياسات الأردنية الخارجية وفي بناء منظومة علاقاته الإقليمية والدولية على حدّ سواء وإزاء دورها في الصراع العربي– الإسرائيلي وعملية التسوية (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020).

الفصل الرابع

استشراف خيارات السياسة الخارجية الأردنية إقليمياً ودولياً في ضوء صفقة القرن

تمهيد

يواجه الأردن تحديات صعبة، إذ يتعامل مع متغيرات متسارعة وتحولات إقليمية ودولية كان لها تداعيات كبيرة على الأوضاع في المنطقة، وعلى استقرار العديد من دولها سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً، ويقف على رأس هذه التحديات التي تواجه الأردن القضية الفلسطينية وصفقة القرن، حيث يسود الأردن رسمياً وشعبياً حالة من القلق بشأن المطامع الإسرائيلية في المنطقة مع تعاظم التعنت والتطرف الإسرائيليين والانحياز الأمريكي، وتراجع أولوية القضية الفلسطينية على الأجندة الدولية والإقليمية، فضلاً عن بروز خلافات بين الأردن وحلفائه العرب في دول الخليج في ضوء الحديث عن تزايد التواصل مع إسرائيل والضغط على الأردن بشأن موقفه من الصفقة الأمريكية، خصوصاً ما يتعلق بالقدس واللاجئين، وذلك على حساب الأردن ومصالحه (الشناق، 2018: 8).

ويعد مشروع "صفقة القرن" الذي تسعى الإدارة الأمريكية من خلاله لتسوية القضية الفلسطينية من أبرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأردنية الإقليمية والدولية وتقلل خياراتها، فمعارضة صفقة القرن والعمل على إفشالها ينسجم مع المصالح الوطنية العليا للأردن، ويتسق مع قناعة المؤسسات القيادية للدولة وتوجهات القوى والأحزاب السياسية والموقف الشعبي تجاه القضية الفلسطينية (الحمد، 2020: 109).

لكن ما يعزز خيار الأردن في معارضة مشروع الصفقة أن الخيار الآخر المتمثل في تمريرها قد يجنب البلاد آنياً بعض الضغوط السياسية والاقتصادية، غير أن نتائجه وتداعياته الاستراتيجية على المصالح الوطنية العليا للأردن وعلى موقفه تجاه القضية الفلسطينية بالغة الخطورة، وقد

أظهرت التطورات الأخيرة بوضوح قدرة الأردن على تحمل الضغوط الخارجية، وأكدت قناعة الأطراف الإقليمية والدولية بأن استقرار الأردن ما زال مطلباً إقليمياً ودولياً، وهو ما يدفع باتجاه المبالغة بممارسة الضغوط عليه لدى هذه الأطراف، مما يقوي الموقف الأردني في معارضة الصفقة (الحمد، 2020: 109).

وفي ظل هذه المعطيات التي تواجه الأردن منذ إعلان "صفقة القرن" لابد من التطلع إلى الخيارات المستقبلية للسياسة الخارجية الأردنية على المستوى الإقليمي والدولي للتعامل مع هذا الوضع، وكيف ستقوم الأردن بمواجهة الضغوط الدولية والإقليمية عليها لتمرير صفقة القرن، وما هي الفرص التي ستستغلها الأردن في توظيف سياستها باتجاه القضية الفلسطينية.

وعلى ذلك تم تخصيص هذا الفصل لبحث الخيارات الاستراتيجية للسياسية الخارجية الأردنية المستقبلية للتعامل مع صفقة القرن، على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال المنهج الاستشرافي وذلك وفق التقسيم الآتي:

المبحث الأول: استشراف خيارات السياسة الخارجية الأردنية الإقليمية لمواجهة صفقة القرن.

المبحث الثاني: استشراف خيارات السياسة الخارجية الأردنية الدولية لمواجهة صفقة القرن.

المبحث الأول

استشراف خيارات السياسة الخارجية الإقليمية الأردنية لمواجهة مشروع "صفقة القرن"

شهدت المنطقة وما زالت تغيرات كثيرة أثرت في استقرار البيئة السياسية المحيطة بالأردن، وخاصة في السياسات الإقليمية والدولية، وترى بعض الدول العربية وخاصة الخليجية أن إيران وتركيا تشكل خطراً عليها وعلى مصالحها، لذلك سارعت بعضها لتوقيع معاهدات سلام مع إسرائيل لاعتقادها أن إسرائيل ستحميها من إيران وتركيا، وقد أدى ذلك إلى تراجع اهتمام هذه الدول بالقضية الفلسطينية، وزيادة اندفاع السياسات الأمريكية والإسرائيلية نحو تصفية القضية الفلسطينية من خلال طرح مشروع صفقة القرن أو الخطة الأمريكية للسلام، والخطة الإسرائيلية للضم، وتعتبر هذه الأمور عوامل ضغط تؤثر على خيارات السياسة الخارجية الأردنية على المستوى الإقليمي والعربي (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020:

http://mesc.com.jo/Activities/Act_Saloon/Act_Saloon_38.html

ولطالما كانت القضية الفلسطينية القضية المركزية للسياسة الخارجية الأردنية، وتجد من واجبها القومي والعربي الدفاع عنها، والسعي إلى إنجاح حل الدولتين، ونيل الشعب الفلسطيني كافة حقوقه المشروعة، وإقامة الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشرقية، إلاً أن ما شهدته المنطقة من سياسات إقليمية ودولية، تجعل خيارات السياسة الخارجية الأردنية وصانع القرار أمام تحدي صعب، يتمثل في الموازنة بين الظروف الاقتصادية التي تعاني منها المملكة، والمحافظة على المصالح الوطنية من جهة، وبين المتغيرات الإقليمية والدولية ومشروع صفقة القرن وخطة الضم من جهة أخرى (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020:

http://mesc.com.jo/Activities/Act_Saloon/Act_Saloon_38.html

لقد بينت السياسية الخارجية الأردنية قرارها الرافض لمشروع صفقة القرن والخطة الإسرائيلية للضم، لذلك يمكن القول أن صانع القرار السياسي كان أمام خيارين: إما القبول والتكيف أو الرفض، وبما أنه تم حسم الموقف واختيار الرفض، فيمكن أن تعمل السياسة الخارجية الأردنية على إفشال صفقة القرن وتعطيل عملية الضم الإسرائيلية لغور الأردن وأراضي الضفة الغربية، وغير ذلك فإن الأردن ربما يغير موقفه؛ نتيجة لعدة عوامل تدفعه لاختيار القبول بصفقة القرن والتكيف مع عملية الضم الإسرائيلية، ومن هذه العوامل:

1. ممارسة الضغط السياسي الأمريكي على الأردن، واستغلال ضعف القدرات الاقتصادية للأردن.
2. ترك الدول العربية والإقليمية الأردن في مواجهة خطوة الضم وحده، وعدم دعم موقفه الرافض لصفقة القرن، وحصول تراجع في الموقف الفلسطيني الرافض لمشروع "صفقة القرن" وخطة الضم.
3. تفاقم الأزمة الاقتصادية، وتراجع المساعدات العربية للأردن (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020: 5-6).

وبالتالي فإن الأردن تكون قد تجنبت المشاكل السياسية مع الجانب الإسرائيلي، وحفظت على علاقاتها السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتجنبت فرض عقوبات اقتصادية من الدول العربية المؤيدة، ومن الدول المانحة للمساعدات، لكنه يدرك حقيقة أن هذا الخيار سيجعل الأردن في مواجهة خطر المحافظة على مصالحه العليا، وتمرير توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن واعتباره وطناً بديلاً، وهذا سيؤدي إلى تحديات داخلية كبيرة (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020: 7).

وفي ظل تبني السياسة الخارجية الأردنية خيار الرفض، فعليها مواجهة مشروع صفقة القرن والخطة الإسرائيلية للضم، من خلال اتخاذ إجراءات سياسية مناسبة، من أجل إعاقتها وتعطيلها على أرض الواقع، وتمثل ذلك في اتخاذ قرار إنهاء ملحق الاتفاقية الخاص بالباقورة والغمر في 21 تشرين الأول 2018م، وفرض السيادة الأردنية عليها (الددا، 2019: 18) (برق للدراسات والاستشارات، 2020: https://barq-rs.com/).

كما أن هناك خيارات أخرى للسياسة الخارجية الأردنية تمكنها من مواجهة مخطط الضم ويمكن استشرافها فيما يلي:

إعادة النظر بمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية الموقعة عام 1994م لإسرائيل على أنها خطر وجودي على الأردن وليس كشريك في السلام؛ لخرقها المعاهدة، وتجميد أو إلغاء الالتزامات السياسية والأمنية والاقتصادية الواردة في المعاهدة، ومن المتوقع من السياسة الأردنية الخارجية تعزيز العمل المشترك مع الجانب الفلسطيني في مواجهة خطة الضم ومشروع صفقة القرن، وهذا يتطلب توحيد الصف الفلسطيني وإنهاء انقسامه، ومن خيارات السياسة الخارجية الأردنية بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني المطالبة بمعاقبة إسرائيل لأن في خطتها انتهاك للقانون الدولي، ويتطلب ذلك من الأردن وفلسطين تحركاً دولياً وعربياً، لذلك من المتوقع التحرك عربياً وإقليمياً لتحشيد مواقف الدول العربية والإسلامية باتجاه رفض هذه الخطة، لدعم الأردن في مواجهة هذه الخطة وصفقة القرن (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020: 8) (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020: 15).

كما أنه من المتوقع من السياسية الخارجية الأردنية أن تستغل الضغط الأمني على إسرائيل، إذ إنه بدون تعاون الأردن فإن تأمين الحدود معه يستلزم توظيف كل ألوية المشاة في الجيش الإسرائيلي، (الحمد، 2020: 112).

وهناك مجموعة أخرى من الخيارات التي من الممكن استشرافها للسياسة الخارجية الأردنية على الصعيد الداخلي وهي: فمن الممكن أن تقوم الأردن رفع سقف التحرك الشعبي والحزبي لمساندة موقف صانع القرار السياسي الرافض لصفقة القرن وخطة الضم، ونظراً للمطالبات الشعبية والحزبية بطرد السفير الإسرائيلي من عمان، وإلغاء اتفاقية الغاز مع إسرائيل، فمن المتوقع أن يساند ذلك الحراك صانع القرار السياسي في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، واتفاقية الغاز معها، (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020: 8) (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020: 15).

كما أنه من الممكن استشراف خيارات السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية لإعاقة تنفيذ صفقة القرن، من خلال اعتقادنا قيامها بدور نشيط وفعّال على الصعيد العربي والإسلامي لإعادة الفلسطينيين والإسرائيليين وبمشاركة عربية إلى طاولة المفاوضات وإطلاق الحوار بين الطرفين من جديد، وينطلق هذا الاستشراف من خلال إدراكنا أن صانع القرار السياسي يعرف أن خطة الأمريكية للسلام "صفقة القرن"، بأنها قد دعت إلى وجوب الشروع في مفاوضات مباشرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني ضمن إطار حل الدولتين وهو الحل الذي يتبناه الأردن، ويرى بعض الخبراء أن الأردن بإمكانه تحويل مخاطر استراتيجية تهدده إلى مصالح حقيقية. (الحمد، 2020: 112).

كما أنه من الممكن استشراف خيارات السياسة الخارجية الأردنية وصانع القرار القيام بالتحرك إلى مجموعة من الدول الإسلامية وخاصة الباكستان وتركيا، والحصول على الدعم السياسي

لمواجهة "صفقة القرن"، منطلقاً في سياسته بهذا الاتجاه من باب الأهمية التاريخية والدينية للقدس ومكانها المقدس في نفوس جميع المسلمين، وبذلك يكون قد عمل بدوره كوصي على المقدسات في القدس، ويحافظ على هذا الدور واستمراره، ووقف أطماع الإسرائيلية بفرض سيادتها الكاملة على القدس (الكساسبة، 2019: 48).

ومن الخيارات التي يمكن لنا استشرافها في خيارات السياسة الخارجية الأردنية هو إظهار الوجه الحقيقي العنصري والاستيطاني لإسرائيل، للدول الإسلامية وخاصة تركيا، المتوقع أن يتم التحرك إليها وكسب دعمها ومساندتها، ولفت نظرها إلى أنه لا يمكن إحلال السلام العادل والدائم والشامل دون انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها الأراضي الفلسطينية وعلى رأسها القدس الشريف، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص، ويمكن أن تقوم خيارات السياسة الخارجية الأردنية بدعم أي قرار عربي وإسلامي في مواجهة صفقة القرن والوقوف في وجه تصفية القضية الفلسطينية.

ويمكن استشراف خيارات السياسة الخارجية الأردنية بتحسين وتعزيز العلاقات مع الدول العربية المجاورة لها كالعراق وسوريا والسعودية ومصر، والأردن كان وما يزال يتبع سياسية التوازن والوسطية في التعامل مع أزمات هذه البلدان، والوقوف معها في وجه التهديدات الخارجية التي تواجهها (منصور، 2020) (https://alghad.com/:).

لقد ظلت سياسة الأردن الإقليمية منتظمة محايدة ومنسجمة، ويستبعد أن تنخرط مع أي محور ضد الإطار العربي والإسلامي، لذلك من المكن أن بدروها السياسي لتقريب المحورين العربي والإسلامي تجاه القضية الفلسطينية والقدس لمكانتها العربية والإسلامية، وذلك بحكم علاقتها مع

الطرفين البعيدة عن التأثيرات والتجاذبات السياسية في المنطقة (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020: (http://mesc.com.jo/Activities/Act_Saloon/Act_Saloon_38.html)

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أن خيار إخراج موقف عربي موحد يرفض صفقة القرن وخطة الضم من الخيارات الأقوى في السياسة الخارجية الأردنية، وهذا يتطلب الضغط على هذه الدول من تفعيل دور الجامعة، وعقد مؤتمر قمة عربي، يركز فيه على خطورة صفقة القرن والضم على الأمن القومي، ومستقبل القضية الفلسطينية والأردن ومصر ولبنان، وما قد تلحقه من أزمات اقتصادية على هذه البلاد، وربما امتداها إلى الدول العربية الأخرى، كما يمكن أن تكون نتائجها خطيرة على جميع الدول العربية وخاصة في ظل وجود التنظيمات الإرهابية والتطرف، لذلك يمكن استغلال هذه النقاط وغيرها في إصدار بيان مشترك موحد يكون هدفه مواجهة صفقة القرن وخطة الضم الإسرائيلية.

المبحث الثاني

استشراف خيارات السياسة الخارجية الأردنية دولياً في ضوء صفقة القرن

من خلال ما تم تداوله سابقاً نشير إلى إن الدعم الإدارة الأمريكية السابقة للحكومة الإسرائيلية المتمثل في فرض سيادة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بتنفيذ خطة الضم، وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية، كما يأتي الضغط الأمريكي على الأردن بقبول صفقة القرن، من خلال وقف التمويل لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والمساس بالوصاية الهاشمية بعد فرض السيادة الكاملة لإسرائيل على القدس، لذا يمكننا في هذا الدراسة أن نبحث في خيارات السياسة الخارجية الأردنية على الصعيد الدولي في ضوء مشروع صفقة القرن واستشراف مستقبلها:

تواجه السياسة الخارجية الأردنية مع الإدارة الأمريكية السابقة ضغوطات بقبول صفقة القرن، مقابل زيادة مقدار المنح والمساعدات الأمريكية لها، وأن باختيارها الرفض للخطة الأمريكية للسلام، سيؤثر على علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وسيؤدي ذلك إلى قطع المساعدات الأمريكية عن الأردن، وتزيد أزمتها الاقتصادية والمالية سواء، لذلك فهي أمام موقف صعب، لذلك من الممكن أن لا تستجيب إلى الضغوط والقبول المباشر، وأن تنهج سياسة التوازن بين الحفاظ على موقفها الرافض لصفقة القرن، وبين علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، عبر التفاوض على دور الأردن في صفقة القرن وفق مسميات جديدة، وتتجه فيه إلى لعب دور وساطة محوري بين الفلسطينيين والإسرائيليين للوصول إلى رؤية لحل الدولتين وصفقة القرن (برق للدراسات والاستشارات، 2020: https://barq-rs.com/). (صوالحة، 2020).

وبعد فوز جو بايدن الديمقراطي يتطلع الأردن إلى سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة لإيجاد حل للقضية الفلسطينية التي زادت تعقيدا في فترة رئاسة دونالد ترامب، وكان الرئيس جو بايدن قد

أفصح عن سياسته تجاه القضية الفلسطينية، بأنه يؤيد حل مسألة القضية الفلسطينية على أساس إقامة دولتين، وفرض تحقيق السلام الفلسطيني الإسرائيلي، وإعادة فتح مكتب يمثل منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، واستئناف المساعدات الأمنية والاقتصادية للفلسطينيين التي أوقفتها إدارة ترامب (عربي نيوز،2020)، (الجزيرة،2020:https://www.aljazeera.net/).

ويشير وليد حسني في مقال نشر في موقع "القدس العربي" إلى ارتياح الأردن والملك عبد الله الثاني بن الحسين من تصريحات الرئيس جو بايدن حول دعمه حل الدولتين وهي المبادرة الأردنية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقد تجلى ذلك في اتصال هاتفي بين الملك وجو بايدن (القدس العربي، 2020: https://www.alquds.co.uk/).

ويمكن لنا استشراف خيارات السياسة الخارجية الأردنية وصانع القرار السياسي في التقارب السياسي مع الولايات المتحدة، من خلال تصريحات بايدن حول القضية الفلسطينية، وإعادة دور الأردن السياسي في المنطقة والقضية الفلسطينية، انطلاقا من تصريحات بايدن حول إعادة صورة الولايات المتحدة إلى ما كانت عليه قبل ولاية الرئيس ترامب، بإتباع النهج الديمقراطي المستمد إلى القيم الديمقراطية والتي تميزت الولايات المتحدة عن غيرها، والتي قامت على أساس الدفاع عن حقوق الإنسان والحرية، وتشجيع الديمقراطية، ورعاية المفاوضات لذلك من المتوقع أن يتراجع اندفاع الولايات المتحدة، (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020: مستقبل التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي...، https://fikercenter.com/).

كما أنه من الممكن أن تقوم السياسة الخارجية الأردنية على تكثيف جهودها إلى دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وروسيا والمنظمات الدولية واستغلال مواقفها الداعمة إلى تبني حل الدولتين، لذلك من المتوقع أن يكون خيار السياسة الخارجية التركيز على إعادة المفاوضات مع الجانب

الإسرائيلي، بالتنسيق مع دول الاتحاد الأوروبي، لبناء استراتيجية موحدة لمواجهة المخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية، منسجماً مع العهود والمواثيق الدولية والتي تضمن تقرير المصير وحق الدفاع عن النفس بوسائل مشروعة(مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020: مستقبل التطبيع ... ، https://fikercenter.com/) (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020).

ومن خيارات السياسة الخارجية الأردنية في حال استمرار الإدارة الأمريكية في تنفيذ بنود صفقة القرن، فمن الممكن أن تقوم بناءاً على علاقاتها العربية والدولية، بتحشيد مواقف الدولة العربية والإسلامية والمجتمع الدولي لرفض مشروع صفقة القرن وخطة الضم، منطلقاً من معارضة المجتمع الدولي لبناء مستوطنات وخطة الضم ويعتبرها غير شرعية، وأنها مخالفة للقانون الدولي وتخالف المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على القوة المحتلة نقل سكانها إلى المناطق التي تحتلها، وبناء على ذلك يكون مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة هما المعنيان بتبني قرارات بهذا الموضوع، والتي تنطلق من قرار 242 الذي ينص على انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967م، بما يشكله ذلك من حفظ للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020).

كما يمكن للباحث استشراف خيارات السياسة الخارجية الأردنية في حال استمرت الإدارة الأمريكية الجديدة بصفقة القرن وخطة الضم، وبقيت الأردن ترفض الصفقة، فمن المتوقع أن يسعى الأردن إلى تعزيز علاقته بالاتحاد الأوروبي والصين واليابان والهند، لدعم الأردن اقتصادياً وسياسياً لدعم موقفه تجاه القضية الفلسطينية، وكذلك تعزيز العلاقات مع روسيا على الصعيد العسكري والأمني بحكم التطورات التي قد تشهدها المنطقة.

الفصل الخامس
الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً- الخاتمة

وفي خاتمة هذه الدراسة الموسومة بـ: " خيارات السياسة الخارجية الأردنية في ضوء" صفقة القرن" إقليمياً ودولياً (دراسة استشرافية)"، والتي تم من خلالها معرفة طبيعة السياسة الخارجية الأردنية ومحدداتها والمرتكزات التي تقوم عليها، وهياكل صناعتها، وطبيعة السياسة الخارجية الأردنية إقليميا ودولياً في ضوء صفقة القرن، إضافة إلى استشراف خيارات السياسة الخارجية الأردنية إقليمياً ودولياً في ضوء صفقة القرن، إذ جاءت هذه الدراسة إلى تحليل الرؤية الأميركية لإنهاء "القضية الفلسطينية" من خلال المقترح الذي قدمه ترامب والذي سمي "بصفقة القرن".

والذي يؤكد الباحثين بأنها تعتبر ضربة قوية لعملية السلام التي عملت عليها الإدارة الأميركية منذ قيام الكيان الصهيوني، والذي تجاهلت أُسس وقواعد التصور الأميركي الجديد معظم الاعتبارات الخاصة بالصراع والعوامل المؤججة له، بل وتجاهلت بوضوح كافة قرارات الأمم ألمتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

ثانياً- النتائج

1. حققت الدراسة أهدافها في التعرف على الأطر العامة للسياسة الخارجية الأردنية، وقدرتها في التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية، التي تؤثر على السياسة الخارجية الأردنية، التعرف على صفقة القرن ما هيتها وأهم بنودها...، كذلك التعرف على السياسة الخارجية الأردنية إقليمياً ودولياً في ضوء صفقة القرن...، الرؤية الاستشرافية لخيارات السياسة الخارجية الأردنية إقليمياً ودولياً في ضوء صفقة القرن.

2. كما تحققت الدراسة من صدق فرضيتها في إثبات أن صفقة القرن أريد بها إنهاء الدور التاريخي للأردن بالقضية الفلسطينية من خلال مضمون هذه الصفقة، وأنها قيدت السياسة الخارجية الأردنية إقليمياً ودولياً، من خلال الضغوطات الأمريكية والعربية على السياسة الخارجية الأردنية.
3. اتضح أن القضية الفلسطينية حظيت بأهمية كبيرة في السياسة الخارجية الأردنية، واعتبرتها قضيتها المركزية من باب الخصوصية التاريخية والقومية والدينية، كما أن صانع القرار السياسي ما زال يربط كل أوضاعه الداخلية والخارجية بمصير القضية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل قضايا الأردن الوطنية والقومية، بالرغم من التأثيرات الداخلية والخارجية التي تواجه السياسية الخارجية الأردنية.
4. اتضح أن حل القضية الفلسطينية وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة هي من العوامل والمتغيرات المهمة والمؤثرة في صياغة أي قرار سياسي خارجي أردني، حيث كان وما زال صانع القرار السياسي الأردني يتعامل بشكل متوازن فيما يخص القضية الفلسطينية وبما ينسجم مع السياسة الخارجية الأردنية كون الأردن طرف رئيسي في الصراع مع إسرائيل.
5. تبين أن السياسة الأمريكية هي أكثر الجهات الخارجية الداعمة لإسرائيل من خلال تبنيها مشروع صفقة القرن الذي تقوم إسرائيل على تنفيذه بخطة الضم للأراضي الفلسطينية المحتلة تحت سيادتها، واعتبرتها الأردن تصفية للقضية الفلسطينية، وإلغاء دورها في القضية.
6. اتضح أن زج بعض الدول العربية في مشروع صفقة القرن، وتأييدها إليه، وتوقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل، خطوة خطيرة للسياسة الخارجية الأردنية التي اتخذت قرار رفض هذا

المشروع، وهي بالتالي تترك الأردن وحيداً في مواجهة إعاقة هذا المشروع ووقف تنفيذه على الواقع، وتعتبره تهديدا لمصالحه العليا.

7. تبين أن السياسة الخارجية الأردنية وصانع القرار السياسي يتعرضون لضغوطات أمريكية وإسرائيلية، والدول العربية المؤيدة للمشروع، للموافقة على صفقة القرن، مستغلين الظروف الاقتصادية التي يعاني منها الأردن بسبب مواقفه تجاه القضية الفلسطينية، إلا أنها توازن ما بين مواجهة صفقة القرن واتخاذ موقفها منها، وبين المحافظة مصالحها العليا، والحفاظ على استقرارها، وأن الأردن لن يكون بديلاً لأحد، فالأردن للأردنيين وترفض رفضاً نهائياً أن تحل القضية الفلسطينية على حساب الشعب الأردني وأراضيه، لذلك تنطلق سياستها بهذا التوجه، من خلال تقوية الجبهة الداخلية وتعزيز صمود الشعب الأردني لدعم قرارها السياسي.

8. اتضح أن السياسية الخارجية الأردنية ليست ضعيفة في مواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية، وأن أمامها خيارات متعددة يمكن المضي بها، لإفشال مخطط التسوية، معتمداً في ذلك على الاستقرار الداخلي، ومواقف الدعم الشعبي للقيادة، والحنكة والخبرة السياسية للملك، وعلاقاته مع معظم العالم، لتقديم كافة الأوراق السياسية تجاه القضية الفلسطينية.

ثالثاً: التوصيات

1- توصي الدراسة على تعزيز العلاقات العربية والإسلامية والدولية بما يخدم توجهات الأردن السياسية وتقوية دورها تجاه القضية الفلسطينية، ودعم الأردن اقتصادياً لتعزيز مواقفه وتحقيق مصالحه، وتوفير المظلّة السياسية والدعم العسكري والأمني، حتى في ظلّ الاختلاف إزاء المواقف من القضية الفلسطينية.

2- وعلى الدولة الأردنية تقوية الجبهة الداخلية لتقوية موقفها السياسي، من خلال إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية شاملة، لتقوية السياسة الخارجية الأردنية وتعزيز خياراتها في

التعامل مع التحولات والتحديات التي تواجهها، وتقوية قدرتها على الصمود إزاء أي ضغوط لا تتناسب مع مصالحه والقضية الفلسطينية.

3- وتوصي الدراسة الإعلام الأردني الرسمي والخاص بكافة وسائلة، إلى إعداد برامج تتناول موضوع صفقة القرن وخطة الضم الإسرائيلية ومخارطها على الأردن.

4- كما توصي الدراسة وزارة التربية والتعليم والجامعات الرسمية والخاصة، إلى إقامة الندوات والمحاضرات والمؤتمرات العلمية لتناول تعريف صفقة القرن وبنودها، ومخارطها على الأردن، بشكل علمي وسياسي، لتعزيز دور الطلبة والشباب في القيام بواجبه تجاه هذه القضية.

5- توصي الدراسة الباحثين والسياسيين إلى إعداد المزيد من الدراسات بهذا المجال، لخدمة الطلبة المتخصصين بالسياسة، والتي يمكن أن إفادة السياسيين الأردنيين بها.

6- توصي الدراسة بأن يكون هناك جهات متخصصة لإدارة ملف اللاجئين تحسباً من أية موجة لجوء محتملة لحصر هذه الفئة، ووضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته في تحمل الآثار والتبعات المترتبة على قضية اللاجئين.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المصادر

1. ابن منظور، محمد بن مكرم (2003). لسان العرب، بيروت: لبنان، دار الكتب العلمية.
2. مختار، احمد (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة، مصر.
3. مجمع اللغة العربية، (2011). معجم الوسيط، ط5، القاهرة.
4. الدستور الأردني لسنة 1952 وتعديلاته.

ثانياً- المراجع

5. تليلان، أسامة عيسى(2000)، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، وزارة الثقافة الأردنية، عمان.
6. حمامي، إبراهيم (2018). صفقة القرن – الحلم القديم الجديد، لندن (نسخة إلكترونية).
7. دورتي، جيمس (1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، مكتبة شركة كاظمة للنشر، الكويت.
8. الرمضاني، مازن(1991). السياسة الخارجية دراسة نظرية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
9. زكي، محمد فاضل(1975). السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، د.م.
10. السرحان، صايل فلاح؛ وآخرون(2017). التربية الوطنية–الفصل الثالث: النظام السياسي الأردني، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن.
11. سليم، محمد السيد (1984). تحليل السياسة الخارجية، ط1، بروفيشنال للإعلام والنشر، القاهرة.

12. سليم، محمد السيد(1998). تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

13. عبد الحي، وليد (2002)، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ط1، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية.

14. عبد المنعم، عامر (2018). الخاسرون والرابحون في صفقة القرن، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات.

15. قطيشات، ياسر (2008). العلاقات السياسية الأردنية العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي، دار يافا للتوزيع والنشر، عمان.

16. الكيالي، عبد الوهاب (1993). الموسوعة السياسية، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، أمانة التحرير ماجد نعمة وآخرون.

17. المشاقبة، أمين (2000). السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار، ط1، عمان، دار الحامد للنشر.

18. النعيمي، احمد نوري (2013). عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.

19. الهزايمة، محمد (1999). السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، عمان، منشورات دار عمار للنشر والتوزيع، ط1.

ثانياً: الدوريات والأبحاث

20. الإدريسي، خالد ميار (2009). مدخل للدراسات المستقبلية نحو وعي بأهمية الدراسة الاستشرافية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية.

21. جرار، منتصر سمير عبد الرؤوف(2019)، الاستراتيجية الفلسطينية في صد صفقة القرن ومواجهتها، **Scientific Published Papers/ Journal**، University of Palestine.

22. حجازين، إبراهيم حاكم غضيان(2020). أثر عوامل البيئة الداخلية والخارجية في عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية خلال الفترة(2011-2019)، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، عدد3، السنة الثانية عشر.

23. خلف، محمود (1998)، مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية الأردنية واقع وتطلعات، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية "السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات)، وثائق المؤتمر الأول، تحرير أمين مشاقبة وآخرون، ط1، دار الحامد، عمان.

24. الخوالدة، عبد الرزاق فالح(2017). أثر التعديلات الدستورية في مرحلة الربيع العربي على الحياة السياسية الأردنية، مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، الجزائر.

25. الددا، علي موسى(2019)، القرار السياسي الأردني إنهاء ملحق اتفاقية السلام الخاص بمنطقتي الباقورة والغمر، **world Research of Political science Journal**، WRP.SCI.J.2.NO.1,17-31.

26. الرمضاني، مازن (1991). في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (2)، ديالي، العراق.

27. العزام، عبد المجيد (1998). الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية "السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات)، وثائق المؤتمر الأول، تحرير أمين مشاقبة وآخرون، ط1، دار الحامد.

28. غرايبة، مازن (1998). الدور في السياسة الخارجية، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية "السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات)، وثائق المؤتمر الأول، تحرير أمين مشاقبة وآخرون، ط1، دار الحامد، عمان.

29. الطويل، فالح (1998). الأردن في محيطة الإقليمي، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية "السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات)، وثائق المؤتمر الأول، تحرير أمين مشاقبة وآخرون، ط1، دار الحامد، عمان.

30. المجالي، عبدالله (2020). صفقة القرن: تحليل مضمون، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلد 24، عدد91.

31. محافظة، علي (1998). المحددات الطبيعية والسياسة، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية "السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات)، وثائق المؤتمر الأول، تحرير أمين مشاقبة وآخرون، ط1، دار الحامد، عمان.

32. المسيعدين، يوسف سلامة؛ العويمر، وليد عبد الهادي (2018). دور السلطة التشريعية في السياسة الخارجية. مجلس النواب الأردني السابع عشر حالة دراسة، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت.

33. الكفارنة، أحمد عارف(2009). العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، دراسات دولية، العدد 42 (نسخة إلكترونية).

ثالثاً: الرسائل الجامعية

34. الحوامدة، حازم (2016). آلية صنع القرار السياسي الأردني (1999–2015)، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الاسلامية، عمان.

35. سلمان، خضير إبراهيم (2015). السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق.

36. السواعير، سلام أحمد(2017). توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي(2011–2017)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

37. عبد التواب، أحمد عبد البصير(2010). الدول العربية والتحديات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، (نسخة إلكترونية). www.platform.almanhal.com/filesl2/72572

38. الفاعوري، راكان شمس الدين (2013). عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه المفاوضات العربية الإسرائيلية (1991–2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

39. الفايز، محمد ذياب (2013). العلاقات الأردنية الأمريكية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير منشورة، عمان، جامعة الشرق الأوسط، كلية الدراسات العليا.

40. القطيشات، أحمد (2016). أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الأردن (2000–2014)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

41. النجداوي، محمد هادي(2014) أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في صناعة السياسة الخارجية للدول العربية/ السياسة الأردنية– المصرية تجاه القضية الفلسطينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد الخامس، الرباط.

42. الوريكات، معتز (2016). أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

رابعاً: المواقع الالكترونية

43. أبو رمان، محمد (2020). الأردن وما بعد صفقة القرن، مقال منشور على موقع عمون الإخباري، متوفر على الرابط الإلكتروني: /**https://www.ammonnews.net**)

44. إلياس، سامر(2020). الموقف الروسي البارد من التطبيع. المصالح الاستراتيجية مهددة، موقع العربي الجديد، .(https://www.alaraby.co.uk/

45. البياتي، أحمد(2018). اتخاذ القرار في السياسة الخارجية منطلقات وخبرات، المعهد المصري للدراسات، الموقع الإلكتروني (https://eipss-eg.org/)

46. الجنيدي، ليث (2020). صفقة القرن: اختبار حقيقي للتحالف الاستراتيجي الأردني الأمريكي تحليل، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://www.aa.com.tr/a

47. الجندي، كريم(2011). صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، .(https://www.alzaytouna.net/

48. الجهني، محمد فالح(2020). الدراسات المستقبلية شغف العلم وإشكالات المنهج، مستقبلات الأمة، الموقع الالكتروني (https://Ummah-futures.net).

49. الحمد، جواد (2020). الموقف والخيارات الأردنية في التعامل مع خطة ترامب متوفر على الرابط https://www.ammonnews.net/article.

50. الشناق، أحمد (2018). بعد اعلان صفة القرن... ماذا تبقى لنا... .https://roya

51. صوالحة، عبد الله (2020). الأردن تُحدث موازنة: مواجهة تحديات صفقة القرن التي أعدها ترامب، معهد واشنطن، تحليل السياسات، متوفر على الموقع الإلكتروني للمعهد: https://www.washingtoninstitute.org/

52. عبد العزيز، محمد(2020). ردود الفعل العربية إزاء خطة ترامب للسلام (تحليل وتوصيات)، https://www.washingtoninstitute.org/).

53. عتوم، رند(2019). منهج تحليل النظم، العلوم السياسية، (**https://e3arabi.com**)

54. عربي بوست، (2020). صفعة لـ صفقة القرن... 5 دول أوروبية ترفض خطة ترامب وفي جعبتها خيار آخر تخشاه إسرائيل، (**https://arabicpost.ne**).

55. العلي، عبادة، (2020)، صفقة القرن أردنياً..السياقات وخيارات المواجهة، (https://www.alaraby.co.uk/).

56. العقيلي، ميثم(2018). السياسة ومناهجها البحثية، موقع دنيا الوطن، www.pulpit.alwatanvoice.com/art.

57. الكساسبة، خالد، الأردن (وطن للفلسطينيين) أم (وطن الفلسطينيين)، الحوار المتمدن- العدد: 2599، 2019، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://www.ahewar.org/.

58. معهد البحرين للتنمية السياسية(2012). المجتمع المدني الدولي، الموقع الإلكتروني (https://www.bipd.org/)

59. مقدسي، أيهم (2020). مستقبل سياسات المملكة الأردنية الهاشمية ما بين الوضع الداخلي والمشاركة في صفقة كوشنير، برق للدراسات والاستشارات، https://barq-rs.com/

60. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (2020). تقدير استراتيجي، (جو بايدن) والقضية الفلسطينية./https://www.ida2at.com/author/alzaytouna

61. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2018). تطورات صفقة القرن ومساراتها المحتملة، تقدير استراتيجي (108)، تحرير محسن محمد صالح، بيروت. https://www.alzaytouna.net/

62. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات (2020). مستقبل التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي بعد وصول جو بايدن إلى الحكم، عمان/**https://fikercenter.com**

63.مكز دراسات الشرق الأوسط، 2020، (الصالون السياسي) دور الأردن في ظل التحولات والتحديات الإقليمية، التقرير العلمي، عمان **http://mesc.com.jo/images/icetop_3.gif**

64. مركز دراسات الشرق الأوسط(2020). تقرير الخطة الإسرائيلية لضم مناطق شاسعة من أراضي الضفة الغربية المحتلة وتداعياتها، عمان، http://mesc.com.jo/images/headhome-a.jpg

65. مصالحة، 2020، الخيارات الاردنية في مواجهة خطة الضم الإسرائيلية (**https://alghad.com**)

66. منصور، نضال (2020). كيف سيواجه الأردن" صفقة القرن" موقع الكتروني، (https://alghad.com/)

67. الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، https://kingabdullah.jo/sites/default/files/logo_ar_2021.png

68. موقع مجلس الأمة الأردني، http://representatives.jo/

69. موقع الخبر (2020). الصين تعلن موقفها من صفقة القرن، https://www.elkhabar.com/

70. لادمي محمد، عربي(2016). السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، المركز الديمقراطي العربي، الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، www.democraticac.de.

المراجع الأجنبية

1. Rosenau, James, (1974), Comparing Foreign Policy, New York,Sage Publication.
2. Macridis,Roy,(1992),Foreign policy in World Politics, New Jersey,prentice-Hal hnternational, INC,8,EDAN.
3. RaymaondF.Hopicins and Richard W.Monsbach,(1973), structure and Process in International Politics(Newyork:Harper and Row, 1973, P 156.
4. P.Reynolds,(1971), An Introduction to International Relations, University of Lancaster, 1971, P 177.)2.